



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



ثلاثة أرباع الدعم الحكومي تم شفضه خلال عشر سنوات! [12]

الافتتاحية

في تفسير 2254 3: مدخل الحل

نواصل هنا ما بدأناه في افتتاحيتي قاسيون للعديد من القراء، و1053، و1055، واللذان حملتا العنوان الأساسي نفسه، وعنوانين فرعيين هما على التوالي: «1: بين عقليتين، 2: القوى الحاكمة في النظام والمعارضة»...

تؤكد احتجاجات السويداء الأخيرة، أنّ ضرورات التغيير الجذري والشامل لم تبرح مكانها، وما تزال قائمة، بل وباتت أكثر إلحاحاً وضرورة من أي وقت مضى.

ورغم كل ما قد يقال من انتقادات للحركة الجارية في السويداء حالياً ومحدوديتها، وتلك انتقادات بينها المحق الذي يسعى لحماية الحركة وتطويرها، وبينها المتحني الذي يسعى لتبرير وأدائها، أو أخذها باتجاهات معادية لمصالحها... رغم ما قد يقال، فإنّ ما يسجل للحركة المستجدة هو إصرارها المعلن على البحث عن خطاب وطني جامع وتمسكها بالسلامة، وكذلك مما يلفت الانتباه رفع المحتجين لشعار تنفيذ القرار 2254.

ربما ما هو أهم من ذلك أنّ ما يجري في السويداء هو مؤشر ليس على وضع السويداء وحدها، بل وعلى الوضع في سورية كلها، والتي يعاني أهلها أشد المعاناة من استمرار تعطيل الحل السياسي، ومن استمرار النهب وتعاظمه في شتى القطاعات، وكذا من تعمق السياسات الليبرالية المتوحشة المنحازة بشكل كامل لـ«النخب» الناهبة، وضد مصالح عموم السوريين.

وإذا كنا قد قلنا منذ بدايات 2011، أنّ أطراف الحوار الوطني المؤدي إلى حل هي ثلاثة أطراف: نظام ومعارضة وحركة شعبية، فإنّ هذا الكلام ما يزال صحيحاً من حيث الجوهر. وبهذا المعنى فإنّ البدء بتنفيذ القرار 2254 الذي ينص على حوار وتوافق بين النظام والمعارضة، سيكون المدخل نحو عملية شاملة لا يمكن أن تكتمل دون أن تجد الحركة الشعبية الظاهرة والكامنة طريقها لتمثيل نفسها ومصالحها فيها.

المشكلة الواضحة الآن في الدخول إلى تطبيق القرار، هي أنّه يحتاج إلى طرفين مؤهلين للحوار والتوافق، ويؤمنان بأنّ لا مخرج سوى بالتوافق، وليس بالحسم أو بالإسقاط، ودون أي تدخل خارجي، ولكن بطبيعة الحال، يمكن ويجب أن يستفاد من الخارج، حيث يمكن وحين تنشأ الضرورة، لمساعدة السوريين أنفسهم على التوافق.

بالنسبة لطرف المعارضة، فمن الواضح أنّ هذا غير متوفر بوجود «قوى حاكمة» تمارس عقلية «الحزب القائد» نفسها، وليست مستعدة ولا مهتمة بأن تصل بالبلاد إلى الحل، وهو الأمر الذي ولا شك يرضي ويساعد متشدي الطرف الآخر ويوسع هوامش حركتهم.

ولذا فإنّ مدخل الحل الإلزامي بات متعلقاً بإعادة هيكلة المعارضة بحيث لا يسمح للأصوات والجهات المعادية للحل السياسي أن تتسيد ضمنها، وبحيث تقوم هيكلتها على أساس الشمول وعدم الإقصاء أو الاحتكار، وبما يسمح بتكوين وفد مؤهل للسير بعملية التفاوض، والتي ستصبح اللجنة الدستورية في حينه إحدى مفرداتها.

بدء التفاوض الحقيقي، يعني خلق دينامية داخلية نشطة تعمل على تعميق الفرز وتحسين الاصطفاف داخلياً، وكذلك تعميقه إقليمياً ودولياً بما يخص الوضع السوري. وبحيث يرتفع وزن الأصوات العقلانية والوطنية والديمقراطية التي تنشد الخلاص للبلاد والعباد.

عوداً على بدء، فإنّ حماية الحركة الشعبية من داخلها عبر تمسكها بالسلامة وبخطاب وطني جامع، وكذلك حمايتها من خارجها عبر توفير ظروف تمثيلها، وبالصيغ عبر بدء التفاوض الحقيقي الموصل لتنفيذ 2254، هو أداة أساسية لأخذ تنفيذ القرار إلى نهاياته المرجوة، ولتحويل تنفيذه إلى منصة ليس لإيقاف الانهيار فحسب، بل وأيضاً للتغيير الجذري الشامل في سورية موحدة أرضاً وشعباً.

شؤون عربية ودولية



ما الذي يمكن أن يوقف الحرب
«قبل ساعات من اندلاعها»؟

17

شؤون محلية



قراية النسب والمصاهرة
أم قراية الفساد؟!

10

ملف «سورية 2022»



قراءة أولية
في احتجاجات السويداء

07

شؤون عمالية



الحد الأدنى للأجور بين
التحديد القانوني والدستور

02

الحد الأدنى للأجور بين التحديد القانوني والدستور



من مفارقات السياسة الاقتصادية في سورية هو وضع سقف للأجور والرواتب في مقابل تحرير الأسعار ورفع الدعم وبالعكس ما ينص عليه الدستور الذي ربط في المادة الأربعين منه الحد الأدنى للأجور والرواتب بمستوى الأسعار وبما يضمن تأمين المتطلبات المعيشية وتغييرها.

الأدنى للأجور والرواتب فقط.

لا حق للعامل بالمطالبة أكثر من الحد الأدنى

وقد حصلت عدة إضرابات في عدة معام للمطالبة بزيادة الأجور والرواتب بسبب غلاء المعيشة وكان الرد على هذه المطالب من قبل وزارة العمل أنه طالما التزم رب العمل بالحد الأدنى للأجور والرواتب فلا تريب عليه ولا يمكن إجباره على إعطاء زيادة عنها، متناشين النص الدستوري الذي يعتبر أقوى من التحديد القانوني للحكومة للأجور والرواتب وعلى أساسه يجب أن تحتسب الأجور، وأن هذا التحديد بحد ذاته غير قانوني لعدم مراعاته نصوص الدستور في حساب الأجور والرواتب فعلى أي أساس يتم إقراره وإلزام العامل به؟

وإذا كان أرباب العمل على أرض الواقع ولعلمهم السابق أنه ليس هناك عامل يقبل بالعمل بالحد الأدنى للأجور لذلك يعطون عمالهم تعويض معيشة يعادل أضعاف الحد الأدنى فما الذي يمنع الحكومة من رفعه إلى مستويات مقبولة لرفع تعويضات العمال وإلزام أرباب العمل فيه خاصة أن ذلك يعود بالفائدة على العامل ويرفع شيئاً من الظلم عنه وترتفع بذلك إيرادات مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

الحد الأدنى للأجور والرواتب

والحد الأدنى للأجور والرواتب في القطاع الخاص وبعد رفعها منذ فترة 92700 ليرة سورية فقط لا غير في حين تحتاج الأسرة اليوم إلى ما يقارب مليونين ليرة سورية لتؤمن احتياجاتها الأساسية فقط من غذاء وصحة وتعليم وسكن وتعتبر وزارة العمل وكافة مؤسسات الدولة التي لها علاقة بتنظيم علاقات العمل ومنها للأسف الاتحاد العام لنقابات العمال وحتى في القضاء أن هذا التحديد القانوني للحد الأدنى للأجور والرواتب أهم من النص الدستوري المذكور أعلاه، وتعتبر هذه الجهات أن أية مطالبات عمالية تتضمن المطالبة بزيادة الأجور فوق هذا الحد غير قانونية وغير شرعية طالما أن رب العمل التزم بالحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة وليس هناك ما يجبره على زيادتها مهما كانت تكاليف المعيشة. ويعتبر أن أية زيادة للعمال فوق الحد الأدنى هي عطاء ومنة من رب العمل يستطيع التراجع عنها متى أراد لأنه لا شيء قانونياً يلزمه بها، تماماً كالتعويض المعيشي الذي يعطى للعامل أضعافاً عن الحد الأدنى للأجور والرواتب ولكن لا يتم احتسابه من الراتب المقطوع وبالتالي تأمينات العامل وحقوقه ومطالبته يجب أن تدور في حدود الحد

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مؤتمر نقابات دمشق مراوحة في المكان

يعقد اليوم في دمشق 2022/2/13 مؤتمر اتحاد نقابات عمال دمشق حيث امتلات القاعة بالحضور النقابي وهم أعضاء المؤتمر المفترض أنهم قادمون ليقولوا ما عندهم من مطالب عمالية ويقولوا ما يخص مكان عملهم والصعوبات التي يواجهونها من نقص باليد العاملة ومن أوضاع الكهرباء ونقص بالمواد الأولية اللازمة لتشغيل العامل والمنشآت، ومن ضعف كبير في أجورهم وتعويضاتهم كل هذه القضايا تم طرحها في المؤتمرات السابقة، والآن في مؤتمر دمشق يعاد طرحها مرة أخرى وهذا جيد من حيث شكل الطرح، ولكن السؤال كيف ستستجيب الحكومة لتلك المطالب المتكررة التي طرحت سابقاً وتطرح الآن وستطرح في المؤتمرات القادمة طالما أن الحكومة مطمئنة لموقف النقابات منها وطالما أن النقابات تقوم بدورها المطلوب منها بتأريض عدم الرضا السائد بين الكوادر النقابية من سلوك الحكومة وسياساتها وخطتها في جعل الطبقة العاملة ينحدر وضعها المعيشي أكثر فأكثر ويجعل العمال محتارين في السبل التي ستؤمن لهم معيشتهم حتى بالحد الأدنى.

إن ما طرحه بعض النقابيين في المؤتمر من قضايا يعكس المزاج العام السائد بين العمال، ولكن هذا السائد لم يصل بعد إلى مرحلة الرد على الواقع الذي يعيشونه ولا على من سبب لهم هذا الأمر الذي هم به، والأمور مازالت في طور التراكم الذي سيؤدي عند نضج الظروف الذاتية للعمال أن يتحول إلى فعل حقيقي يعبر عن عرق مصالح وحقوق العمال المسلوبة والمهدورة لصالح قوى النهب الكبرى.

إن قوى رأس المال تسعى إلى استباق الأمور في حال تطورها من جهة العمال بالمطالبة بتعديل قانون العمل رقم 17 بما يلي إمكانية السيطرة والهيمنة أكثر على حقوق ومصالح العمال في القطاع الخاص الذين غاب صوتهم وحتى وجودهم الفعلي المتناسب مع عددهم وما يشكلونه من وزن في التعداد العام للعمال السوريين في مؤتمر نقابات دمشق.

النقابات أيضاً طالبت بتعديل القانون 17 ولكن دون المساس بالمواد 64،65 التي تتيح لأرباب العمل تفهين سلاح التسريح التعسفي بحق العمال «المشاغبين» كما حدث في أحد العمال الذين أضرب عماله وقام صاحب المعمل بالتسريح الجماعي للعمال المحرضين على الإضراب، ولم تحرك وزارة العمل أو النقابات ساكناً من أجل حماية هؤلاء العمال.

إن للبطل جولة وإن غداً لناظره لقريب.

واليوم وبعد البدء بسياسة رفع الدعم والتي ستستكمل لتصل إلى رفع الدعم نهائياً عن جميع المواطنين كيف ستقوم الحكومة بتعويض أصحاب الأجور وخاصة أن الدعم كان تعويضاً عن تشوه العلاقة بين الأجور ومستوى المعيشة فهل ستقوم الحكومة برفع الأجور والرواتب بما يتناسب مع مستوى المعيشة بعد رفع الدعم؟

اللجنة الوطنية للأجور

فكيف يتم تحرير الأسعار ورفع الدعم عن العامل في مقابل أن تخضع الأجور والرواتب للتحديد القانوني وتضع سقفاً لها لا يجوز تجاوزها سواء كان هذا في القطاع الخاص أم العام، ولماذا لم تجتمع اللجنة الوطنية لتحديد الأجور والرواتب التي نص عليها قانون العمل فممنذ إقراره عام 2010 وحتى اليوم لم تجتمع هذه اللجنة ولو لمرة واحدة وبقيت حتى هذه اللحظة معطلة وهي مهمتها الأساسية دراسة الأجور والرواتب كل عام وتعديلها بما يتوافق مع تغير مستوى المعيشة ورغم التآكل الذي أصاب الأجور خلال عشر سنوات من عمر الأزمة وانخفاض القيمة الشرائية للعملة وما رافقها من ارتفاع الأسعار لم تر هذه اللجنة النور بعد.



بعد البدء

سياسة رفع

الدعم والتي

ستستكمل لتصل

إلى رفع الدعم

نهائياً عن جميع

المواطنين

كيف ستقوم

الحكومة

بتعويض أصحاب

الأجور

ماذا بعد المؤتمرات



■ نبيل عكام

خلال المؤتمرات السنوية للنقابات التي عقدتها في الفترة الأخيرة والتي طالب أعضاء هذه المؤتمرات بالعديد من القضايا الهامة والضرورية من الحقوق المفقودة للعمال، سواء في التشريعات من قوانين عمل نافذة وغيرها أو قضايا اقتصادية ومعيشية من أجور أحسنها لا تلبّي الحد الأدنى للمعيشة وحوافز وطبيعة عمل، أو قضايا مهنية تتعلق بكل مهنة إن كانت شاقّة أو خطيرة أو بأمن صناعي وصحة وسلامة مهنية، ينجأها أرباب العمل سواء الدولة أو القطاع الخاص.

بالرغم من تأكيد العديد من المسؤولين على الدور الهام الذي قام به العمال على مختلف مهنهم، إلا أن حقيقة هذه التصريحات لم تحقق للعمال مطالبهم وحقوقهم، بل ما حدث على أرض الواقع هو قيام الحكومة بخطوات أضرت بحقوق العمال وتقليص أجورهم، وأدت إلى ارتفاع كبير في أرباح قوى الفساد والنهب.

المؤتمرات النقابية السنوية محطة للحركة النقابية تقف عندها لمراجعة وتقييم ما قامت به من أداء لعملها وما قد تحقق من مطالب وحقوق للطبقة العاملة وما لم يتحقق من هذه الحقوق للطبقة العاملة والمطالب المختلفة. ولكن ماذا بعد؟ ما هي الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحقيق هذه المطالب وتحقيق الحقوق، وهل تكفي المذكرات والمطالبات من خلال تلك الاجتماعات وهذه المؤتمرات. أم لابد من الوسائل والأساليب الأخرى التي ضمنها الدستور من احتجاجات أو

اعتصام أو إضراب، حسب طبيعة المهمة وظروفها وأهميتها. إن دور النقابات الأساسي هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها كافة، ويعتبر هذا المحدد لاستمرارها وقوة فاعليتها. فالمرحلة اليوم من حياة البلاد تتطلب من التنظيم النقابي أن يمتلك هذه الأدوات والجرأة التي تعتمد بشكل أساسي على مصلحة الطبقة العاملة في حماية حقوقها كافة وبالأخص الأجر العادل، ومحدده الأساسي متوسط تكاليف المعيشة، وأن يتسلح بأدوات نضالية حقيقية مختلفة وبعيدة كل البعد عن تلك المذكرات التي أضعفته، وأن تعود النقابات إلى قاعدتها الأساسية وهي

الطبقة العاملة قبل فوات الأوان. إنّ ما قدمته النقابات لأعضائها من خدمات ومساعدات أو إعانات مختلفة اتجاه ما يساهمون به من اشتراكات في النقابة والصناديق المختلفة الموجودة لديها يعتبر عملاً مهماً خاصاً في دعم أعضائها على قلته ومحدوديته، علماً أن النقابات لا يمكن لها أن تحل مكان الحكومة في تقديم الخدمات والإعانات لكل أفراد المجتمع سواء العمال منهم أم غيرهم، فهي ليست جمعية خيرية بل هي منظمة نضالية لأجل حقوق الطبقة العاملة. ونحن هنا لا نقول إن هناك صفات جاهزة لتجاوز الوضع الحالي الذي تعيشه الحركة النقابية، لانتشار

النقابات من ضعفها، لكن نعتقد أن هناك مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق كل النقابيين والقوى المؤمنة بحقوق الطبقة العاملة وأهمية دورها في بناء الوطن وإخراجه من الأزمة الوطنية التي تعصف فيه. ولكن يمكننا القول أيضاً إنه لا يمكن الاستمرار في نضال اقتصادي ضيق الأفق المحدد ببعض الحوافز والتعويضات أو اللباس أو وجبة غذائية على الرغم من أهميته، بل لا بد من تعميم الفهم الكفاحي وامتلاك تلك الأدوات والأساليب المشروعة في داخل الحركة النقابية التي تمكن من ارتباط النقابات بكافة الجماهير الشعبية الكادحة والمهمشة. وفي خوض معارك

منظمة العمل الدولية تراجع توقعاتها بشأن انتعاش سوق العمل لهذا العام

الأرقام الرسمية - بؤفاة أكثر من 5 ملايين و500 ألف شخص في العالم، وبألاف مليارات الدولارات من الخسائر، أثرت بشكل أكبر بكثير مما تظهره الأرقام الرسمية التي لا تشمل الأشخاص الذين تركوا سوق العمل.

كما أورد التقرير أن «النتائج غير المتناسبة للأزمة على وظائف النساء ستستمر في السنوات المقبلة». وأشار إلى أن إغلاق المدارس أحياناً لفترات طويلة جداً «سيكون له آثار متتالية على المدى الطويل» عند الشبان والفتيات، وبخاصة من ليسوا متصلين بشبكة الإنترنت.

وشهدت الثروات المترامية لأصحاب المليارات - منذ بداية الجائحة - زيادة بمقدار 5 تريليونات دولار أمريكي، وهو أكبر ارتفاع لها منذ بدء تدوين الإحصاءات، لتصل إلى أعلى مستوياتها، بواقع 13 تريليونا و800 مليار دولار، بينما تراجعت دخول 99% من البشرية.

المتحدة بشأن اتجاهات التوظيف لعام 2022. وفي حين أن هذا يعكس تراجعاً عن 214 مليوناً في 2021، و224 مليوناً خلال 2020، فهو أعلى كثيراً من 189 مليوناً في 2019، وهو العام السابق على الجائحة.

وقالت المنظمة إن انتعاش السوق وعودة أرقامها إلى مستويات ما قبل الأزمة الصحية قد يتطلب أعواماً. وأضافت أن الاضطرابات ستستمر في عام 2023 حيث سيكون هناك نحو 27 مليون وظيفة أقل، محذرة من انتعاش «بطيء وغير مؤكد» وذلك في تقريرها «العالمية العالمية والتوقعات الاجتماعية» لعام 2022.

واضطرت منظمة العمل الدولية إلى مراجعة توقعاتها بشأن انتعاش السوق هذا العام، وخفضتها بشكل كبير لا سيما بسبب تأثير تفشي المتحورين دلتا وأوميكرون على معظم دول العالم. وشددت المنظمة على أن الأزمة الصحية التي تسببت - حسب



أعلنت منظمة العمل الدولية، اليوم الاثنين 2022/1/22، أن كثيراً من العاملين تركوا وظائفهم السابقة وغيروا أولوياتهم جراء جائحة كورونا.

وغيرها، لم يعد كثيرون يبحثون بنشاط عن عمل، والنتيجة أن البطالة الفعلية أصبحت أعلى مما تظهره البيانات الرسمية. وبحسب إحصاءات رسمية، فقد يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 207 ملايين في العام الجاري، وفقاً لتقرير المنظمة التابعة للأمم

وخصّ رايدر بالذكر قطاعات الطهي والتجزئة والرعاية. وأدرك كثير من الأشخاص بالفعل أن وظائفهم السابقة لم تعد تلبّي توقعاتهم أو لم يعودوا يحصلون على الاعتراف الذي عهدوه يوماً. وقال رايدر إنه لهذه الأسباب

وقال المدير العام للمنظمة «جاي رايدر» نحن نرى بالفعل ضرراً محتملاً لاستمراره لأسواق العمل إلى جانب زيادة الفقر وعدم المساواة». وأضاف «أصبح كثير من العاملين في حاجة إلى الانتقال لأنواع جديدة من العمل رداً على التراجع المطول في السفر والسياحة الدوليين».

مؤتمرات دير الزور النقابية



تابعت مكاتب نقابات عمال دير الزور مؤتمراتها، واقتضت المداخلات على بعض المطالب المتكررة المتعلقة بالعمل والعمال، وغابت أهم القضايا المتعلقة بالطبقة العاملة، والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تحابي قوى النهب والفساد عبر الخصخصة والتشاركية ورفع الدعم عن المواطنين ومنهم الطبقة العاملة، وعن مستلزمات الإنتاج وانعكاسات ذلك على ارتفاع الأسعار والحياة المعيشية، مقابل ضعف الأجور وازدياد نسب الفقر والبطالة، واقتضت الردود على التبرير والوعود، حتى في المطالب البسيطة التي طرحها المؤتمر.

■ مراسل قاسيون

نقابة عمال الدولة والبلديات

المداخلات لأعضاء المؤتمر تركزت على :

فتح باب التعيين في الدوائر التي بحاجة لليد العاملة ومن كافة الفئات. تثبيت العمال المؤقتين «عقود سنوية، عقود موسمية، عقود ثلاثة أشهر». تأمين الآليات اللازمة لكافة الدوائر «آليات خفيفة، ثقيلة، هندسية، آليات إطفاء وإنقاذ، صهاريج ومقطورات ماء، جرارات، آليات نظافة». زيادة الاعتمادات المالية لكافة الدوائر وبخاصة الدوائر الخدمية وتأمين مقر للمصالح العقارية. تأمين آليات لنقل العاملين وإصلاح وتأهيل المباني التي تضررت ووضعها بالخدمة.

تأمين أجهزة مخبرية وأجهزة تحليل وأجهزة مساحة للدوائر التي هي بحاجة إلى هذه المعدات. تأمين الوجبة الغذائية الداعمة حسب السعر الحالي وإجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين. تأمين اللباس العمالي بالسعر الحالي ومعالجة وضع النقل الداخلي وصولاً إلى منطقة الجاهزية. تشميل العمال في مديرية الأحوال المدنية بطبيعة العمل ومتابعة موضوع السكن العمالي. متابعة موضوع المستوصف العمالي والمطالبة بعودة المعهد السياحي إلى المحافظة.

نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين

تركزت المداخلات والمطالب على: زيادة عدد العاملين في جميع الدوائر التابعة لنقابة المصارف والبالغ عددها 21 دائرة. تأمين مقرات أو تجهيز مقرات الدوائر التي تضررت من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة. تفعيل مصرف التسليف الشعبي في الميادين لتسهيل العمل على المواطن. تأمين وسائل نقل للعاملين وتجهيز كافة الدوائر بالحواشيب من أجل أتمتة المعلومات. توحيد لباس العاملين ورفع قيمته بالأسعار الحالية وفتح القروض بكافة أشكالها ولكافة المصارف. تفعيل الضمان الصحي بشكله الصحيح كون الاقتطاعات عدلت إلى نسبة 3% من أساس الراتب.

نقابة عمال الصناعات الغذائية

تركزت المداخلات على : متابعة تنفيذ قرار إضافة الفئات الجديدة المستحقة للباس العمالي.

رفع قيمة الإصلاح السنوي للآليات بما يتناسب مع أسعار الإصلاح بالسوق الحالية وتأمين سيارات خدمة ودراجات نارية. العمل على استملاك مركز الفرات لصالح السورية للحبوب بدير الزور وذلك لبناء مستودعات فيه لتخزين الحبوب ومواد التعقيم ومستودع خاص للغرلة. تأمين سيارات مبيت للعمال لنقلهم وإصلاح السيارات المعطلة وتأمين وشراء سيارات جديدة. إعادة تأهيل مركز حبوب البوكمال وإعادة تأهيل الصويمعة المعدنية بمركز الميادين. إعادة دراسة التعويضات الممنوحة للعاملين بما يتناسب والعمل المكلف به «تعويض المسؤولين».

ضرورة منح العاملين الذين يحملون شهادة الثانوية والتجارية طبيعة الاختصاص أسوة ببقية العاملين في الدولة. رصد المطحنة بمهندسين «كهرباء وميكانيك» وخريجي معاهد متوسطة «كهرباء وميكانيك» على الملاك المحدث والعمل على إنشاء مطحنة تابعة للقطاع العام بطاقة انتاجية عالية بمقر خاص بها. تشميل عمال المطحنة بمرسوم المهن الشاقة والخطرة والعاملين بفرع المخازن بالوجبة الغذائية. رفع قيمة لباس العمال في المخازن للعاملين على خطوط الإنتاج بما يتناسب مع الأسعار الحالية.

نقابة عمال النقل البري والسكك الحديدية

كانت أهم مطالب المؤتمرين: تأهيل مركز انطلاق البولمان وتأمين إنارة له وزيادة كمية المحروقات لآليات خطوط النقل. إعادة تأهيل وصيانة محطة مسافري

تعويض النقص الحاصل في الكوادر الفنية في مراكز الريف لعمال فرع الاتصالات بدير الزور. إعادة تأهيل مباني المراكز الهاتفية التابعة لفرع الاتصالات.

نقابة عمال البناء والإسمنت

المداخلات تركزت على: تأمين جبهات عمل للشركات الإنشائية «طرق وجسور- بناء وتعمير- مشاريع مائية. بناء وحدات سكنية جديدة في مساكن حوض الفرات علماً بأن المحاضر موجودة.

رغد كوادر فنية وهندسية لكل قطاعات عمل المكتب نظراً لقلّة اليد العاملة. توحيد الأنظمة الداخلية للشركات الإنشائية من طبابة ووجبة غذائية ولباس عمالي. رفع قيمة إيصال اللباس العمالي في حوض الفرات ومديرية التشغيل والصيانة وتسليمه بمنتصف العام ورفع قيمة الوجبة الغذائية وتعويض القيادة والصيانة. منح تعويض طبيعة العمل والمسؤولية للعاملين في حوض الفرات. تثبيت العاملين بموجب العقود السنوية أسوة بعاملين تشغيل الشباب. فتح مركز سجل للعاملين بالدولة في محافظة دير الزور وإحداث مؤسسة رعاية صحية خاصة بالعمال في المحافظة.

العمل على حسم نسبة 1% من أجور ورخص البناء أو فرض طابع مالي خاص بالنقابة على رخص البناء وتفعيل النادي العمالي الرياضي ونظام الصندوق التعاوني المشترك للأطباء من معانة وتحليل وتصوير شعاعي وإعادة المحكمة المسككية إلى دير الزور. تأمين الآليات الهندسية والثقيلة للمديريات والشركات التابعة لنطاق عمل النقابة.

القطار وتشميل كافة العاملين باللباس العمالي. منح عمال فرع دير الزور للسكك الحديدية عملاً إضافياً، وحوافز، وطبيعة عمل، أسوة بباقي المحافظات.

فتح قيمة وصفة الدواء للعاملين بدلاً من تحديد المبلغ وتفعيل الطبابة السنية. منح تعويض بنسبة 4% للفتة الثانية أسوة بالفتة الأولى وتثبيت العاملين المؤقتين. تأمين آليات لنقل العمال من الريف باتجاه مواقع عملهم، وضمن المدينة. فتح سقف الراتب مع مراعاة التعويض العائلي.

نقابة عمال الكهرباء والاتصالات

المداخلات والتي تركزت على: العمل على تأمين مجموعات توليد إضافية إلى محولات 230 / 400 كيلو فولت، و 66 / 220 كيلو فولت، و 66 / 20 كيلو فولت بجانب منشأة التيم. تأمين رافعة 25 طناً لإنجاز أعمال الصيانة لدى منشأة التيم وتأمين قطع تبديلية لمنشأة توليد التيم لضمان استمرار عمل المجموعتين الأولى والثانية. نقص اليد العاملة والخبرات المختصة لكافة الدوائر التابعة لقطاع عمل النقابة. إعادة تأهيل المباني المتضررة في منشأة التيم وشركة كهرباء دير الزور. إعادة تأهيل مبنى السورية للشبكات ودائرة التشغيل ومقر قسم الأعمدة الخرسانية.

ضرورة تأمين محطات تحويل 220 / 66 كيلو فولت، ومحطات نقالة 66 / 20 كيلو فولت باستطاعة 20 ميغا فولت أمبير. تأمين أمراس المنيوم لشبكات التوتر المنخفض للمدينة والريف. ضرورة تأمين أبراج لإنشاء خطوط 20 كيلو فولت جديدة لتغذية الأحياء السكنية وسط المدينة.

العمل على

استملاك مركز الفرات لصالح السورية للحبوب بدير الزور وذلك لبناء مستودعات فيه لتخزين الحبوب ومواد التعقيم ومستودع خاص للغرلة

قراءة أولية في احتجاجات السويداء



تواصل منذ ما يقرب الأسبوع، حركة احتجاجية في محافظة السويداء، أطلقت شرارتها الإجراءات المستجدة المتعلقة برفع الدعم، وخاصة فيما يتعلق بالخبز...

■ قاسيون- المحرر السياسي

إذا كانت هذه هي الشرارة، فإن الحطب المتراكم في جذره هو ذاته المتراكم منذ عقود، والذي أوصل سورية إلى 2011 وما بعد 2011، أي جملة السياسات المنحازة كلياً لمصلحة القلة المتبطرة والناهبة، وضد مصالح عموم الناس من المنتجين، والذين باتوا ليس فقط تحت خط الفقر، بل وضمن مجال انعدام الأمن الغذائي، وذلك بالتوازي مع التدهور الهائل في تأمين الكهرباء والخدمات، ومع غلاء الأسعار الإجرامي، ناهيك عن استمرار الفوضى الأمنية التي تتجلى في تفاقم الأعمال الإجرامية من خطف ونهب وإتجار بالمخدرات وغيرها... وفوق ذلك كله استمرار عمليات تكيم الأفواه، وتحت شتى أنواع الحجج، قديمها وجديدها...

يضاف إلى ذلك، أن هذه السياسات لم تستمر منذ 2011 بالاتجاه نفسه فحسب، بل تعززت وتسارعت، بالتوازي مع الخراب العام الذي تعيشه البلاد، ويعيش السوريون تحت عسفه وظلمه.

التدخلات والتخوين والخ...

يمكن لمن يريد أن يبحث عن مثالب ضمن الحركة الاحتجاجية المستجدة في السويداء - والتي لا تزال محدودة من حيث العدد - أن يجدها؛ سواء كان يبحث عن المثالب والأخطاء لتبرير النية في قمعها، أو أنه يبحث صادقاً في محاولة لتلافيها. ولكن ما لا

يمكن الخلاف عليه هو الأساس الموضوعي لهذه الحركة، فالتناس وكما يقال حقاً وصدقاً «اختنقت»، ولا يمكن لها أن تصمت إلى ما لا نهاية.

مع ذلك، فإن التأييد غير المشروط والتغاضي عن المثالب والأخطاء وعدم التفكير الجدي بالخطوة التالية، هو ما يدفع باتجاهه بشكل خاص أولئك الذين استثمروا في الحركة الشعبية عام 2011 لتحقيق مصالحهم هم، وإن عبر إدماء الحركة وإدماء البلاد بأسرها، يبدأ بيد مع المتشدد في النظام والفاستين الكبار... ولذا فإن التفكير العميق والجدي مطلوب أكثر من أي وقت مضى لدعم الحركة الاحتجاجية لتصب حيث ينبغي أن تصب؛ أي في مصلحة الناس «المخنوقة»، وفي مصلحة البلاد التي هم أصحابها الحقيقيون في نهاية المطاف، وليس النظام ولا المعارضة.

في تفسير الأعداد

رغم أن حالة الاختناق تكاد تكون عامة في كل سورية، وفي كل السويداء وريفها ضمناً، فإن الأعداد المشاركة في الاحتجاجات الراهنة ما تزال محدودة. أسهل التفسيرات هو الخوف من القمع الأمني، وهذا تفسير صحيح، ولكنه جزئي جداً، وليس هو جوهر المسألة فيما نعتقد...

جوهر المسألة هو مدى ثقة الناس بقدرتهم على التغيير، ومدى ثقتهن بملاءمة الظروف لعمليات التغيير المطلوبة؛ وهذا لا ينبغي التعامل معه - كما يفعل البعض - بفوقية

يعجزون عن التعامل مع الأصوات الوطنية المنظمة التي تخرق كل الاصطفافات وتجمع حولها كل السوريين الوطنيين المفقرين والمظلومين من كل سورية ولا تسمح باستخدامهم لقتل بعضهم البعض

واستعلاء، بل وحتى عدم مبالاة، بل ينبغي النظر إليه على أنه مؤشر على أن درجة وعي الناس قد ارتفعت بالتجربة المرة، وما عادوا يقتنعون أن مجرد النزول إلى الشارع - على أهميته - قادر على تغيير الواقع.

وهذا يعني ضمناً، أن الناس العاديين، وبحسبهم السليم الذي دفعوا ثمن اكتسابه إلا ما لا توصف، باتوا يعلمون أن هناك حاجة أشد لتنظيم أنفسهم بشكل أكبر، ولتنوع أشكال وطرق احتجاجهم ورفضهم، بما في ذلك بلورة شعارات أكثر جذرية وأكثر قدرة على جمع المظلومين في البلاد كلها.

أكثر من ذلك، فإن إحجام أعداد هائلة من الذين يظهرون تعاطفاً صادقاً على وسائل التواصل الاجتماعي، عن الاشتراك المباشر في الاحتجاج، ينبغي التعامل معه على أنه مؤشر إيجابي وليس مؤشراً سلبياً؛ فقسم غير قليل من هؤلاء، وبينما ينظر بعين الأمل لأي تحرك من شأنه أن يعد بتغيير الجحيم القائم، فإنهم أيضاً يفكرون، ويفكرون بعمق، لتلافي الأخطاء الفعلية التي تقع فيها الحركة، ولتحجيد الاستثمار الخارجي الذي لا يتأخر عن لعب دوره، وكذلك يفكرون بكيف عليهم أن ينظموا أنفسهم، وما هي الخطوة التالية... أي أنهم يفكرون، أو يحاولون على الأقل، أن يعملوا بشكل منظم وواع... والعمل بشكل منظم وواع، أي العمل السياسي والمدني في نهاية المطاف، هو أداة تحويل الحركة الشعبية العفوية، إلى حركة منظمة، أي إلى تغيير حقيقي.

بعيداً عن تعداد المثالب التي يمكن كما أسلفنا تعداد عدد منها، فإن من بين الإيجابيات الواضحة والتي ينبغي الإصرار عليها: التمسك بخطاب وطني جامع، رفع شعار

التنفيذ الكامل للقرار 2254، الإصرار على السلمية التامة... وهذه الأمور التي هي ألف باء عملية التغيير في الظروف المعاصرة، كلفت السوريين تضحيات وعذابات بلا قياس إلى حين باتت راسخة في العقول والقلوب.

الخطاب الوطني الجامع

ما ينبغي أن يوضع في عين الاعتبار حين التفكير بالمآلات، هو أن الوضع المتردي الذي يعيشه الناس في سورية بأكملها، وضمناً في السويداء، بالتوازي مع انتشار الجريمة المنظمة والمليشيات، ومع القمع الأمني والأدوار التي يلعبها الناهبون الكبار والمتحكمون، كل ذلك ينبغي أن يبقى في البال، أن حراكاً واسعاً غير منظم، يمكنه ببساطة أن يتحول إلى ما يشبه «ثورة جوع» مع ما تحمله من مخاطر كبرى... ولذا فإن المطلوب هو توسيع الحركة بالتوازي مع زيادة تنظيمها وتجهيز وتعميق مطالبها... وينبغي التوقع مسبقاً، أن أصحاب المصلحة في تخريب حركة الناس، أي المتشددون في النظام والمعارضة، وكذا الدول التي تريد سورية مستنقعة، وعلى رأسها «إسرائيل»، ينبغي التوقع مسبقاً أنهم يتاجرون وسيتاجرون بما يجري باتجاه محاولة استعادة مشاهد الدم، التي يبدعون في إدارتها، في حين يعجزون عن التعامل مع الأصوات الوطنية المنظمة التي تخرق كل الاصطفافات، وتجمع حولها كل السوريين الوطنيين المفقرين والمظلومين من كل سورية، ولا تسمح باستخدامهم لقتل بعضهم البعض...

أربعة مستويات في قراءة



المركز الغربي، وتحاول بشكل مستمر أن ترفع النهب بشكل مطلق ونسبي، أي ترفع درجة نهب شعوبها، وتحاول أن تقلل حصة المركز الغربي من ذلك النهب، بل وتحلم بالوصول إلى توافق ما، وإن عبر الصراع، مع المركز الغربي، لنيل حصة أكبر ليس من النهب المحلي فحسب، بل ومن النهب الدولي. 3- ممثلو مصالح الطبقات المنتجة، وهؤلاء هم الأقل اشتراكاً بالحكم في كل دول العالم، مع أن هنالك مؤشرات في عدد قليل من الدول على أن حصتهم أخذت بالتزايد «الصين ربما تكون أهم مثال على ذلك، وتحولات مؤشرات توزيع الثروة داخلياً هي أحد أهم معايير هذه المسألة، وكذلك نوعية النشاط الإنتاجي والموقع ضمن تقسيم العمل الدولي الذي تثبت الصين نفسها فيه كمنتج ومصدر، وكمنتور للمواد الخام...».

ضمن هذه اللوحة، فإن الصراعات التي تبدو خارجية فقط، بين دول وتحالفات، هي في جوهرها صراعات داخلية بالدرجة الأولى، ولها امتداداتها الخارجية المتنوعة... ولذا فإن الحديث عن الانتقال من أحادية إلى ثنائية

والأمنية والإعلامية والثقافية والخ... لتخديم نمط التوزيع الذي يصب في صالحهم. ضمن هذا المعيار، فإن الحاكم الفعلي في دول المركز الغربي، ليس الرؤساء ولا الحكومات، بل هو الشركات الكبرى والبنوك المركزية. في الدول الأخرى حول العالم، فإن الحكم هو شراكة بين ثلاث جهات تختلف نسبة مشاركتها في الحكم من دولة إلى أخرى:

1- الشركات الكبرى الغربية والبنوك المركزية الغربية وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي، هي شريك في حكم كل البلدان حول العالم «على الأقل من وجهة نظر الدور العالمي للدولار كأداة لشطف القيمة المضافة حول العالم، وكذلك دور التبادل اللامتكافئ في تعميق هذا النهب، وفي العمل على تحديد الهوية الإنتاجية لدول الأطراف، وغالباً باتجاه تكريسها كمصدر للمواد الخام ومستورد للمواد المصنعة».

2- الشركات الكبرى والبنوك المركزية في الدولة المعنية. وهذه تحكم بوصفها «شريكاً مضارباً» للمركز الغربي؛ تنهب الشعوب في الدول التي تسود فيها، لجيوبها ولجيوب

إذا تركنا جانباً البروباغندا الغربية، والمطبلين لها، والتي تنفي أي تغيير في موازين القوى الدولية، وتصمّ أذنانها وتغلق عيونها عن الواقع المستجد، معتبرة أن ما يجري منذ 15 عاماً هو مجرد كبوة مؤقتة المّت بفرس الكابوي الأمريكي... إذا تركنا ذلك جانباً، فإننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة عالمية شديدة التعقيد، ومتعددة الأوجه والطبقات.

■ مركز دراسات قاسيون

وضمن محاولة فهم هذه الظاهرة، أو فلنقل «تفسيرها» قشرة وراء الأخرى سعيًا وراء جوهرها، يمكن الوقوف على أربعة مستويات أساسية، من السطح نحو الجوهر، جميعها صحيح فيما نعتقد، وجميعها تجري بالتزامن، رغم أن كلاً منها يعبر عن مدى زمني مختلف، وعن جانب من جوانب الجوهر... وهي:

- 1- التعددية القطبية (30 سنة).
- 2- المنظومة المالية- السياسية العالمية (100 سنة).
- 3- الانقلاب الجيوسياسي العالمي (400 سنة).
- 4- التشكيلية الاقتصادية- الاجتماعية «آلاف السنوات».

أولاً: التعددية القطبية

يرى كثيرون ما يجري من تحول في ميزان القوى الدولي، بعين «دولتية» أي كصراع بين دول، وبين تحالفات تدخلها تلك الدول. على هذا الأساس، فإن التحالف بين روسيا والصين وغيرهما، يظهر بوصفه أداة في مجابهة التحالف الغربي برأسه الأمريكي. وأما الهدف، فهو: الوصول إلى شكل ما من الثنائية أو التعددية القطبية التي كانت سائدة ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.

هذه الطريقة في رؤية ما يجري، تختزل وتقرّم التحول الجاري إلى تحولٍ مداه

الزمني حوالي ثلاثة عقود، أي أنها ترى أن ما يتغير الآن هو الأحادية القطبية الأمريكية التي سادت مع انهيار الاتحاد السوفييتي. لا شك أن هذه المقاربة فيها مقداراً ما من الصحة، ولكنها سرعان ما تكشف عن سطحيتها مع أول محاولة لحك الظاهرة أكثر، والدخول إلى عمقها؛ فهذا النمط من المقاربات، يتعامل مع الدول والتحالفات المتصارعة، معتبراً إياها جزءاً معزولة عن بعضها البعض، وكأنما الحديث هو عن حكاية من حكايات التاريخ التي تروي صراعاً بين إمبراطوريات غابرة «ونقول حكاية لأنّ القصة الواقعية حتى للصراعات التاريخية القديمة، ليست بهذه البساطة قطعاً».

بين العوامل التي لا يمكن إغفالها في قراءة الصراعات المعاصرة، دور الشركات الكبرى ودور البنوك المركزية ودور النظام المالي العالمي، وكذا دور عمليات التبادل اللامتكافئ؛ فحتى حين ننظر إلى كل دولة من هذه الدول المتصارعة على حدة، فإننا لن نجد أمامنا هراً سلطوياً بسيطاً يتكون من محكومين وحكامين معزولين عن الدول الأخرى وشعوبها وحكامها...

قبل كل شيء، فإن ورقة عباد الشمس الكاشفة لمن هو الحاكم الفعلي في دولة ما، إنما هي أسلوب إنتاج وتوزيع الثروة في تلك الدولة؛ فالحكام الفعليون هم أولئك الذين يضعون يدهم على القسم الأكبر من الثروة المنتجة، ويديرون العمليات الاقتصادية والسياسية

يرى كثيرون ما يجري من تحول في ميزان القوى الدولي بعين «دولتية» أي كصراع بين دول وبين تحالفات تدخلها تلك الدول



التحول الدولي الجاري



ففي كل الدول المستعمرة جرى الإصرار على جملة سياسات ثابتة:

1- الساحل يزدهر والداخل يتصحّر ويتم إفقاره ويجري تعزيز الفصل بينهما بكل السبل الممكنة، بما فيها استخدام الأدوات الإثنية والقومية والدينية والطائفية والخ.
2- تدمير طرق التجارة البرية التاريخية، وعلى رأسها طريق الحرير، ومنع تطوير أية تجارة بينية بين القوى القارية، وزرع شتى أنواع المشكلات والنزاعات بين الحدود... إلى ذلك الحد الذي يصعب فيه أن نجد في آسيا وفي إفريقيا، أي دولتين متجاورتين دون مشكلات حدود بالحد الأدنى.

القوى الصاعدة اليوم، بطرفي الحكم الداخلي فيها «أي الناهيين الداخليين والمنهوبين»، تترك هذه المسائل إدراكاً عميقاً... ومشاريع وتحالفات «الحزام والطريق» و«الأوراسي» و«بريكس»، وغيرها، هي أدوات انقلاب جيوسياسي في طريقة تقسيم العمل الدولي؛ انقلاب موضوعه هو: تغيير واقع جيوسياسي عالمي استمر على حاله لما يقرب من أربعة أو خمسة قرون...

رابعاً: التشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية
بالعودة إلى ما انتهينا إليه في «ثانياً: المنظومة المالية- السياسية العالمية»، وربطاً مع الانقلاب الجيوسياسي العالمي، فإنّ شدة الصراع الداخلي في مختلف الدول، وخاصة تلك التي في طور الصعود، ستزيد على أساس يومي...

«الخب المالي» مأزومة في الشرق والغرب، مأزومة سواء كانت نخب المركز الغربي أو نخب دول الأطراف. وبينما يصارع كلاهما على أهداف لا مكان لها بين الاحتمالات الواقعية «بالدرجة الأولى بحكم ميل معدل الربح... وتفاعله مع شتى قوانين الرأسمالية الأخرى وضماً انتهاء إمكانيات التوسع الأفقي»، فإنّ صراعهما نفسه، سيزيدهما ضعفاً، وسيفتح الباب بشكل أكبر لتقديم الفئة الثالثة من الحاكمين، أي ممثلي الطبقات المنتجة...

وربما نشهد ذلك بشكل أسرع في الدول موضع الاستهداف المباشر بالتفتيت والإنهاء، ونقصد روسيا والصين... والتي لن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها حتى النهاية، دون استئصال أو هام النخب المالية، وصولاً إلى استئصالها هي نفسها...

هذه العملية بالمعنى التاريخي، هي عملية طويلة بلا شك، ولكننا نعيش فصلاً مهماً ومفصلياً من فصولها، وهي بجوهرها عملية تغيير جذري ليس للتوازن الدولي فقط، ولا للمنظومة المالية السياسية العالمية فقط، ولا للواقع الجيوسياسي الدولي فحسب... بل وإضافة إلى ذلك كلّ فإنها تغيير للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة في الكوكب...



التركيب العضوي لرأس المال، وكذا طريقة تقسيم العمل الدولي القائمة، يعلنان من الغنيمة المتصارع عليها أصغر فأصغر، ويجعلان الصراع أشد فأشد... وهذا ما يفتح الباب تاريخياً على المستوى الرابع الذي سنتحدث عنه لاحقاً...

ثالثاً: الانقلاب الجيوسياسي العالمي
صراع الحصص والنفوذ بين الناهيين المحليين والدوليين، وخاصة مع تراجع قدرة المركز الغربي على السيطرة، عسكرياً واقتصادياً، يفتح الباب أمام إعادة النظر في طريقة تقسيم العمل الدولي، وهذه رست أسسها الأولى ليس مع الحربين العالميتين، بل قبل ذلك بقرون؛ وبشكل واضح مع انطلاق موجات الاستعمار الغربي الكلاسيكي.

هذه الموجات التي يؤرخ لها ابتداءً من القرن السادس عشر، أو حتى الخامس عشر، وإن كانت في مراحلها الأولى مجرد غزوات لنهب الثروات الخام وخاصة الذهب والفضة، «وضمناً استغلال العبيد»، فإنها طوّرت- مع الوقت- نظاماً تجارياً واقتصادياً عالمياً تحكم من خلاله السيطرة على الثروات وعلى إنتاجها.

كلمة السر في هذه السيطرة، كانت الطرق البحرية؛ فممالك أعالي البحار، وخاصة بريطانيا وفرنسا وقبلها إسبانيا والبرتغال وهولندا... ولكي تضمن سيطرة طويلة الأمد، ولأنها معزولة عالياً في أصغر قارات العالم، فإنها وضعت على جدول المهام التاريخية أمامها تدمير القوى القارية، ومنعها من التواصل فيما بينها بشتى السبل الممكنة... ما يقال عن سياسة «فرق تسد» البريطانية، ربما يركز بالدرجة الأولى إلى هذه الفكرة؛

صراع الحصص والنفوذ بين

الناهيين المحليين والدوليين وخاصة

مع تراجع قدرة

المركز الغربي على

السيطرة عسكرياً

واقتصادياً يفتح

الباب أمام إعادة

النظر في طريقة

تقسيم العمل

الدولي

أن تتقاطع مؤقتاً مصالح الشركات الكبرى والبنوك المركزية «الشرقية»، أو «الدولية»، مع مصالح شعوب دول الأطراف، بل وحتى مع مصالح الشعوب عموماً، في إطار عملها على كسر هيمنة الدولار وهيمنة عمليات التبادل اللامتكافئ.

أحد أوجه هذا التقاطع المؤقت الواضحة، هو أنّ مصلحة المركز الغربي في إطار أزمته الرأسمالية البنوية، تفرض عليه الذهاب باتجاه تفتيت الأسواق المحلية إلى النهاية، وذلك لتحويل العالم بأكمله إلى سوق واحد له وحده. وهذا يتطلب تدمير وتفتيت الدول نفسها التي تحمي تلك الأسواق، وتفتيت شعوبها، وتفتيت حتى الشركات والبنوك الكبرى المتسلطة فيها.

عيب هذا التقاطع وميزته في الوقت نفسه، أنه مرحليّ وهشّ إلى أبعد الحدود؛ فالغاية الفعلية للناهيين الداخليين خارج المركز الغربي، هي الحفاظ على نسب النهب التي يحصلونها، وكذا محاولة التمدد للمشاركة في نهب الآخرين... ولكن القانون الموضوعي لميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد

أو حتى تعددية قطبية، يكاد يكون نافلاً ولا محل له.

ثانياً: المنظومة المالية- السياسية العالمية

القشرة الثانية في قراءة الظاهرة، تفرضها وقائع التبادل اللامتكافئ وسيادة الدولار كعملة عالمية، أي طبيعة المنظومة المالية- السياسية العالمية، وما تفرزه من تدخل منظومات الحكم والصراع، بين الغرب والشرق، وضمن كل دولة من الدول عبر العالم.

هذه القشرة توسع المدى الزمني الذي يمكن أن يقرأ ضمنه التحول العالمي الجاري، ليصل به إلى بريتين وودز 1944، أي إلى اللحظة التي أرسى فيها الأساس الأول للمنظومة المالية السياسية الراهنة. علماً أنّ العماديين الثاني والثالث لها، أي التبادل اللامتكافئ، والانتشار العسكري الأمريكي حول العالم، لم يستقرا بشكل كامل قبل أواسط الستينيات، أو حتى السبعينيات.

ضمن هذا المستوى من الظاهرة، يحدث



ملاحظات حول «ندوة الدوحة»



عقدت على مدى يومي 5-6 شباط الجاري، ندوة بعنوان «سورية إلى أين» في العاصمة القطرية الدوحة، ووصف أصحاب الدعوة الندوة بأنها «ندوة علمية» تشارك فيها بالدرجة الأولى «مراكز أبحاث سورية»، إضافة إلى شخصيات مستقلة وجهات معارضة، لتدارس الوضع السوري الحالي ومحاولة الخروج باستنتاجات عما ينبغي عمله. وكانت الشخصيات الداعية للندوة قد أكدت: أنّ الهدف ليس تشكيل أي جسم جديد، رغم أنّ بعضها عاد للحديث عن هذا الأمر معتبراً أنّ الندوة هي خطوة أولى ضمن خطوات عديدة ستأتي مستقبلاً في هذا الاتجاه.

■ مهند دليقان

السياق

قبل نقاش ما جرى طرحه في الدوحة، ربما من المهم الإشارة إلى أنّ الظروف التي تسمح لمثل هذه المبادرات بالتخلق، وبغض النظر عن الموقف منها، إنّما تكمن في الأمور التالية: أولاً: الاستعصاء طويل الأمد في عملية الحل السياسي، واستمرار الأزمة وتعقدها، ما يدفع نحو محاولة البحث عن إحداثيات جديدة، لعل وعسى تكون مدخلاً نحو التغيير.

ثانياً: وضع المعارضة «الرسمية»، والتي تمثلها حالة هيئة التفاوض السورية المشلولة منذ ما يزيد عن عامين نتيجة لعوامل عديدة، بينها ما يزيد عن دولي وإقليمي، ولكن على رأسها سلوك المتشددون الذين يصرون على تكرار نموذج «الحزب القائد» ضمن المعارضة كما ضمن النظام، ناهيك عن إصرارهم ليس على الاحتكار فقط، بل وعلى عزل وإبعاد أية جهة معارضة لا يتفقون معها.

ثالثاً: مع التغيرات المستمرة في الوقائع في سورية وحول سورية، لا يمكن استبعاد أنّ دولاً بعينها تحاول من وقت إلى آخر أن تبحث عن توازن أكثر مناسبة لما تراه مصلحتها، وعليه فهي تدعم أو تحفز مبادرات مختلفة...

والظروف هذه بشكلها العام، لا تنطبق على «ندوة الدوحة» وحدها، ولكن تنطبق أيضاً على نشاطات عديدة جرت هنا وهناك خلال السنة الماضية.

نوعية الحضور

إذا تركنا جانباً الحضور المحدود لكل من منصة موسكو وهيئة التنسيق الوطنية في الندوة، فإنّ الحضور الأساسي كان لتأريين من المعارضة، ينتهيان في نهاية المطاف إلى العقلية نفسها في الجهر، وإنّ إلى مرحلتين مختلفتين: بكلام آخر، كان الحضور الأساسي للندوة هو لـ «الجهات الحاكمة» الحالية، و«الجهات الحاكمة» السابقة، ضمن المعارضة، والتي خرجت أو جرى إخراجها من المسرح قبل حوالي 4 سنوات، بعد أن مارست دورها في تعطيل الحل، ولكنها توحى الآن بأنها في مرحلة إعادة درس وإعادة صياغة لفهمها...

نوعية الطروحات

يمكن تلخيص الطروحات الأساسية الأكثر تكراراً ضمن الندوة، والتي لم تحمل من صفة «العلمية» بقدر ما حملت من صفة «السياسية» و«المسيحية»، ما يلي: جرى تجنب ذكر القرار 2254 في معظم المداخلات، إلا عند الضرورة القصوى!

طرح عدد غير قليل من الحضور ضرورة ما أسموه «تجميد عمل اللجنة الدستورية» كحد أدنى.

جرت مهاجمة مسار أستانا بشكل كثيف. إسباغ تقييمات إيجابية على الأدوار الأوروبية والأمريكية.

جرى أيضاً تكرار شعار إسقاط النظام بالطريقة التي كان عليها منذ 2012، وإنّ كانت صياغة «التوصيات» قد حاولت السير ربع خطوة إلى الأمام، ليس عن الواقع الحالي، بل عما كان عليه وضع «المعارضة الحاكمة» ما قبل 2017...

مهاجمة مجلس سورية الديمقراطية بالطريقة المعهودة، ووسمه بالإرهابي، والإصرار على رفض تمثيله في أية عملية سياسية، بل والحديث بأن المطلوب هو القضاء عليه نهائياً!

عقلية واحدة

الملفت، أنّ كثيراً ممن يطرحون شعار «إسقاط النظام»، وحين تحاول أن تناقشهم بشكل منفرد، يقولون صراحة: إنهم لا يملكون أدوات القيام بذلك، ولكن «يتمسكون» بالشعار ريثما تتغير الظروف!

وهذا النوع من الطرح يحمل في داخله مضامين عديدة؛ فمن لا يملك الأدوات ويصر على الهدف نفسه، فإنه يستدعي وينتظر التدخلات الخارجية لتحقيق له ما يريد. وهو فوق ذلك غير مبال بما سيجري للبلاد والعباد في فترة «الانتظار» هذه، وربما الأهم: أنّ ادعاءه بأنه مع الحل السياسي هو بالضرورة ادعاء كاذب أو «تكتيكي»، لأنّ الحل السياسي يعني الوصول إلى توافق، ولا يعني قطعاً انتصار طرف على الآخر.

كان الحضور

الاساسي للندوة

هول «الجهات

الحاكمة» الحالية

ول «الجهات

الحاكمة» السابقة

ضمن المعارضة

والتي خرجت أو

جرى إخراجها من

المسرح قبل حوالي

4 سنوات

وهذا الكلام ينطبق بالدرجة نفسها، وإنّ مع اختلاف التفاصيل، على عقلية المتشددين ضمن النظام... وكلاهما لا يمانعان كما يثبت السلوك العملي تحول سورية إلى مستنقع صراعي، وتحول أهلها إلى وقود للمصالح الأنانية...

اصطفافات

إذا أمعن المرء النظر في البنود التي سردناها أعلاه في فقرة «نوعية الطروحات»، فإنّ الطريف، ولكن غير المفاجئ، أنه سيبرى أنّ القسم الأعظم من هذه البنود هو موضع اتفاق عملي بين متشددتي المعارضة ومتشددتي النظام... ابتداءً من تجنب ذكر 2254، ومن ثم العمل الفعلي على تعطيل اللجنة الدستورية ومنعها من إنجاز أي شيء، ومروراً بمهاجمة أستانا، وكذلك بشعار «الحسم» بوصفه صنو شعار «الإسقاط» وكلاهما يعينان «لا للحل السياسي»، ووصولاً إلى الموقف العملي من الغرب، وليس انتهاءً في الموقف الإقصائي المتعلق بالقوى السياسية في الشمال الشرقي السوري.

مشاركات

ربما أهم المشتركات بين حقبتي «الجهات الحاكمة» في المعارضة، وكذلك «الجهات الحاكمة» في النظام، هي أنها جميعها تنتمي إلى فضاء سياسي قديم، يتسم بالصفات التالية:

انفصاله الكامل عن الناس ومعاناتها ومصالحها.

إنكاره للوقائع الجديدة الدولية والإقليمية، والإصرار على العيش في فقاعة مشتقة من الماضي، بما في ذلك طريقة تعامله مع الغرب، علناً أو ضمناً.

غياب برنامج اليوم الأول بعد الأزمة، بل وغياب حتى البرنامج المرحلي، والعمل يوماً بيوم، انطلاقاً من مصلحة ضيقة، هي الحفاظ على المواقع التي تحت اليد، واستغلالها إلى أقصى مدى ممكن.

الإصرار على تعقيد ظروف الانتقال نحو

الجديد، وبكل الوسائل الممكنة، وضمن الغاية نفسها، الاستمرار في شغل المواقع نفسها إلى أقصى مدى ممكن.

بعد إضافي

رغم أنّ قسماً من الإعلام الذي تابع هذه الندوة قد حصر قراءته بالتركيز على خلافات بين أقسام من المتشددين أنفسهم، بين الائتلاف خصوصاً وشخصيات أخرى من الائتلاف نفسه، أو من التشكيلات السابقة عليه، ولكن اختفى حضورها منذ 2017، إلا أنّ لهذه المحاولة فيما يبدو بعداً آخر مختلفاً... بعيداً عن نوايا الأفراد، فالبعد الذي نتحدث عنه، يشير إليه حضور نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية إيثان غولدريتش، والذي يعني دعماً ضمناً، بالتوازي مع تجاهل جميع الفاعلين الآخرين وخاصة الأتراك والروس... وهذا الأمر ربما يندرج ضمن السياسة الأمريكية المعلنة وشعارها «تغيير سلوك النظام»، والتي تتطلب إنهاء 2254 بالذات، وليس عبر الرفض غير المعلن له من جانب جهة واحدة، بل يجب أن يشمل الرفض الجهتين... إحدى أدوات إنهاء 2254 في التصور الغربي، وفي تصور المتشددين، هي إنهاء اللجنة الدستورية، والتي رغم أنها لم تنتج شيئاً فعلياً حتى الآن، ولن تنتج فيما يبدو ضمن الإحداثيات الحالية، ولكنها تعمل كمنقصة للحل السياسي ريثما يتوفر العلاج وظروف العلاج...

من جهة أخرى، فإنّه لا شك أنّ الصراع بين المتشددين أنفسهم ربما يفتح الباب «في حال امتلك قسم منهم الشجاعة والحكمة الكافية» أمام طروحات وتوجهات أكثر قدرة على الدفع باتجاه الحل، ولكن شرط ذلك كان وسيبقى: شمول الجميع، وعدم الإقصاء، وعدم الاحتكار، والعمل بصدق باتجاه الحل السياسي وباتجاه التنفيذ الكامل لـ 2254 وما يتطلبه من توافقات، والذي سيجري تنفيذه عاجلاً أم آجلاً، ومن سيعمل ضده سيجب على نفسه بفقدان أي تأثير وأي مستقبل سياسي...

دف الشوك كحال غيرها من المناطق المهملة



منطقة دف الشوك إلى منطقة الفحامة، أي إلى نهاية شارع المجتهد، ولكن الآليات التي تعمل على هذا الخط «نصف باصر» إذا أراد المواطن أن يركب فيها فلا بد أن يقف طبعاً بدون مقعد، هذا إن أتيح له أن يصادف واحداً منها، فالسائق لا يتحرك حتى تمتلئ الآلية بالكامل، غير أنه يتوقف كل عشرين متراً تقريباً، لنزول أو صعود راكب، ناهيك عن عدم الالتزام بالتسيرة في بعض الأحيان!

فهذه الوسيلة بالنتيجة لا تخدم المواطن، لا بموضوع الراحة، ولا الوقت، بالإضافة إلى عامل الاستغلال بالتسيرة، فيفضلون السير على الأقدام للوصول إلى منطقة الزاهرة، أما المحافظة، والحكومة، فلا حياة لمن تنادي على هذا المستوى، وعلى بقية المستويات المتعلقة بالخدمات العامة!

جباية الأموال بلا عائد خدمي

الحكومة والمحافظات تعملان جاهدتين على زيادة جباية الأموال من المواطنين، وخاصة المفقرين، بكل ما أتيح لهم من وسائل، وعبر كل ما يبدعون من قوانين وقرارات، بذريعة تغطية الإنفاق على الخدمات العامة، وعلى الرغم من ذلك تبقى المدن والمناطق والبلدات، وخاصة مناطق المخالفات والعشوائيات، على هذا المستوى الخطير جداً من تردي الخدمات فيها، كافة الخدمات، علماً أن نسبة العشوائيات في سورية تزيد عن 55 بالمئة من المناطق العمرانية فيها، ولا شك أن هناك مناطق أشد سوءاً من الصورة أعلاه بكثير! فالى متى سوف يتحمل الناس إهمال المعنيين والمسؤولين عن تردي وتراجع خدماتهم العامة؟!

عنها الكهرباء أكثر من أربعة أيام متتالية نتيجة الإهمال، وقد يضطر الأهالي إلى إصلاح الأعطال بأنفسهم، معرضين حياتهم للخطر للتعمم بساعة كهرباء واحدة كل ست ساعات!

جحيم الحصول على الماء

تحصل المنطقة التي تتبع لبلدية ببيلا على المياه من الآبار الارتوازية، كونها تتبع لريف دمشق، ولذلك لا يتم تزويد المنطقة بالمياه إلا من خلال ضخها بالمضخات إلى الأنابيب الفرعية المغذية للشبكة، فطالما أن الكهرباء غائبة عن الحي فالمياه لا تصل حتى إلى الطوابق الأولى، مما يضطر الأهالي إلى شراء المياه بتكاليف كبيرة تثقل كاهلهم، وخاصة أنهم من معدومي الدخل والمفقرين، ومن مصادر مجهولة أيضاً لا تخضع لأية رقابة صحية!

ويزداد الأمر سوءاً في أيام الصيف الحار، في ظل انتشار الأوبئة والأمراض، وبعيداً عن أعين المسؤولين المعنيين الذين لا يرون ما يحل بأولئك المواطنين تحت وطأة انقطاع الكهرباء والماء، وانتشار القمامة في الزوايا والطرق والمستنقعات الطينية في الشتاء، وغيرها من الكوارث غير الطبيعية التي تحل بهم وبشكل يومي!

المواصلات شكلية ومهينة

تصل المسافة من منطقة القناية إلى قرن الزاهرة الجديدة إلى 2 كم تقريباً، ولكن يضطر الأهالي إلى السير على الأقدام كل هذه المسافة، فما هو السبب؟ في الحقيقة يوجد خط مواصلات يصل من

في كل عام، ومع إقبال كل فصل، ومطلع كل صباح، تتراجع الخدمات الحكومية على كل الأصعدة، من الكهرباء والماء والطرق والصرف الصحي والبنى التحتية في قلب العاصمة، فكيف في الأرياف القريبة والبعيدة عن مركز العاصمة، وكيف في بقية المدن والمحافظات؟!

■ عمار سليم

الخدمات، فمجرد دخولك في تلك الحارات ستشاهد أكوام القمامة على زواياها، مع مشاهدة القوارض التي تعج بها المنطقة، وتزداد الكارثة في فصل الشتاء حيث المستنقعات الطينية التي تحاصر المارة وتعيق حركتهم وتلوث ثيابهم التي أبلأها الزمن والفقر أيضاً، ومشهد المستنقعات لا يقتصر على الحارات، فالطريق العام أيضاً تقطعه بعض البرك الكبيرة وتجعل المرور به صعباً، مع تلاشي الرصيف المشغول طبعاً بالسيارات والمحال التجارية والمهن الأخرى، وكأنها غابات بعيدة عن معالم الحضارة.

الكهرباء معاناة مضاعفة!

مع ازدياد ساعات التقنين الجائر، في كافة البلدات والمدن في سورية، فإن مثل هذه المناطق لها الحظ الأوفر بالتقنين، إلى حد انعدام الكهرباء، والتي قد تصل إلى أيام متتالية، ويزداد الأمر سوءاً في حال الأعطال، وما أكثرها، نتيجة سوء تمديد شبكة الكهرباء وتوزيعها على الحارات حسب الضغط وكثافة السكان في المنطقة.

فمركز الطوارئ نادراً ما يستجيب لطلبات سكان الأحياء في المنطقة. وقد لا تجدهم في مراكزهم، لذلك ترى بعض الحارات تغيب

دف الشوك مثال من الأحياء التي تلاصق العاصمة، ولا تبعد عنها سوى أمتار قليلة، يمكن اعتبارها مثلاً للإهمال الحكومي على كل الأصعدة، وهي التي تقع في نهاية استراد الزاهرة الجديدة، ويقسمها طريق دف الشوك إلى قسمين، قسم يسمى حي الزهور يتبع لمحافظة دمشق، والقسم اليميني يتبع لبلدية ببيلا، أي لمحافظة ريف دمشق، والآخر يعاني أكثر مما يعانيه حي الزهور من سوء الخدمات، وكلما توغلت في عمق هذه المنطقة تزداد الخدمات سوءاً!

كثافة سكانية بعيداً عن معالم الحضارة

تعتبر هاتان المنطقتان من العشوائيات والمناطق المخالفة، التي أجبر سكانها الفقرون على أن يقطنوها تحت وطأة الفقر، وازدادت الكثافة السكانية فيها إثر الهرب من المعارك في عدد من الأرياف والأحياء، ومن عدة مناطق من المحافظات السورية، واضطر السكان لأن يستأجروا فيها بيوتاً، كثير منها لا يصلح للسكن أصلاً! تعاني هاتان المنطقتان عموماً من سوء

**الحكومة تعمل
جاهدة على زيادة
جباية الأموال
بذريعة تغطية
الإنفاق على
الخدمات العامة
وعلى الرغم من
ذلك تبقى المدن
والمناطق والبلدات
على هذا المستوى
الخطير من تردي
الخدمات**

قاربة النسب والمصاهرة أم قاربة الفساد؟!



صدر عن الحكومة مؤخراً القرار رقم 5/م. وتاريخ 2022/2/3 الناظم للعلاقة الوظيفية بين الأقارب، وينص القرار باختصار على أنه لا يجوز إشغال الوظيفة العامة للعاملين في ذات الجهة العامة أو الوحدة التنظيمية لمن تربطه رابطة القرابة بالرئيس الإداري الأعلى للجهة العامة، وبالرئيس الإداري المباشر في ذات الوحدة التنظيمية، وبأي عامل آخر في ذات الوحدة التنظيمية ضمن الجهة العامة.

■ عاصي اسماعيل

وقد تبع القرار أعلاه، قرار صادر عن وزارة التنمية الإدارية برقم 81 تاريخ 2022/2/7 يتضمن ضرورة تقديم الراغب بالتقدم لمسابقة التوظيف المركزية تصريحاً إلى لجنة استلام الطلبات في الأمانة العامة للمحافظة يشمل عدم وجود رابطة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية مع الرئيس الإداري الأعلى أو الرئيس الإداري المباشر أو مع عامل آخر في ذات الوحدة التنظيمية التي يرغب المتقدم بالتقدم إليها ضمن الجهة العامة.

تبدو مبررات القرارات أعلاه، نظرياً، وكأنها من أجل الحد من بعض الآليات السائدة في الجهات العامة ومؤسسات الدولة عند اشغال بعض الوظائف العامة، والقائمة على الفساد والمحسوبية والوساطة، وعلى الولاءات على حساب الكفاءات، وللمحد من هذه الأوجه في عمليات التعيين!

فهل القرارات أعلاه تعتبر دستورية وقانونية؟

وهل يحقق مضمون تلك القرارات هذه المبررات النظرية؟ وهل وجود المحسوبية والوساطة، أو اعتبار الولاءات على حساب الكفاءات في إشغال بعض الوظائف العامة، مرتبط فقط بدرجات القرابة بين العاملين في الجهات العامة؟ وهل بعض أوجه الفساد في آليات التعيين في الجهات العامة تقتصر على درجة قرابة المتقدم مع أحد العاملين في إحدى هذه الجهات؟

بعض التفاصيل الإضافية

يبدأ تطبيق القرار الحكومي أعلاه ب: العاملين الجدد المعيّنين أو المتعاقد معهم بعد صدور هذا القرار، وعند تعيين المرشحين لشغل مراكز عمل معاوني الوزير والمديرين العامين والمديرين المركزيين ورؤساء الدوائر وفق الأنظمة النافذة بعد صدور هذا القرار.

كما لحظ القرار الحالات الوظيفية القائمة من خلال تشكيل لجنة في كل وزارة برئاسة الوزير المختص لمعالجة الحالات الوظيفية القائمة في الجهات العامة التابعة للوزارات أو المرتبطة بها للعاملين من الفئتين الأولى والثانية ممن تربطهم القرابة مع الرئيس الإداري الأعلى أو الرئيس الإداري المباشر أو مع عامل آخر في ذات الوحدة التنظيمية. وقد استثنى القرار العاملين في المدارس كافة، ووحدات الإدارة المحلية من مستوى بلدة وبلدية وباقي الوحدات الإدارية التابعة للجهات العامة في البلدة والبلدية.

مخالفة للدستور والقانون

بحسب بعض الأخصائيين الحقوقيين فإن الدستور نص على أن المواطنين متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة، والدولة

تكفل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك فإن القانون هو الذي يحدد شروط تولي وإشغال الوظيفة العامة، وواجبات المكلفين بها.

فقانون العاملين الأساسي لم يشر في أية مادة منه إلى عدم إشغال الوظائف العامة بسبب وجود درجة قرابة بين الموظفين «الجدد أو القائمين على رأس عملهم». فالوظائف بحسب القانون تقسم إلى فئات، ويتم إشغالها بحسب الشهادات والمؤهلات، وهناك إجراءات لأصول التعيين محددة وناظمة، ولم تتطرق إلى القرابة ودرجاتها بين أحد المتقدمين لشغلها وبين أحد العاملين في الجهة العامة المعنية.

على ذلك فإن القرارات أعلاه تعتبر، بحسب بعض الاختصاصيين، غير دستورية وغير قانونية، ولا يمكن لأي قرار أو تعميم أن يخالف ما ورد في الدستور أو القانون.

بين النظري والعملي ودور منظومة الفساد

القرارات أعلاه، وعلى الرغم من أن بعض مضمونها يعتبر استفاقة حكومية متأخرة، بغض النظر عن قانونيتها طبعاً، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على أهميتها وضرورتها بالمعنى العام، طبعاً بحال استكمالها على المستوى العملي بالحد فعلاً من كل أوجه الفساد والمحسوبية والوساطة في الجهات العامة، ليس عند التعيين أو عند إشغال بعض الوظائف فيها، بل الأهم على مستوى اتخاذ القرار الرسمي، وعلى كافة المستويات، بعيداً عن أوجه الفساد والمحسوبية والمحابة والمجاملة... لأي كان، ولاية شريحة أو طبقة اجتماعية.

فمن المعروف أن الفساد والمحسوبية والوساطة، والتربيز على الولاء على حساب الكفاءة، عند التعيين أو عند إشغال الوظائف العامة الشاغرة، وكذلك عند اتخاذ القرار، أي قرار، يتجاوز عامل درجة القرابة بالنسب أو بالمصاهرة، فهو أكبر وأوسع منه بكثير، كما

ويتداخل فيه الكثير من الاعتبارات الأخرى، نفوذاً وفساداً.

بل لعلنا لا نبالغ القول إن الفساد، والذي أصبح منظومة متكاملة، هو الذي يشكل القرابة الحقيقية بين الفاسدين بعلاقاتهم المصلحية القائمة فيما بينهم، فالمصلحة والمنفعة المتبادلة هي التي تشكل درجات القرابة بين هؤلاء، ولا شيء سواها.

على ذلك فإن القرارات أعلاه على المستوى الشكلي، بالإضافة إلى مخالفتها للدستور والقانون، ما هي إلا لذر الرماد في العيون، أما على المستوى العملي فلن تكون إلا فرصة إضافية متاحة أمام منظومة الفساد القائمة لتكريس العلاقة المصلحية بين أفرادها، وبالتالي لتكريس المنظومة باللياتها المتبعة والقائمة على المحسوبية والوساطة، وعلى الولاءات على حساب الكفاءات.

الفساد هو الذي

يشكل القرابة

الحقيقية

بين الفاسدين

بعلاقاتهم

المصلحية

القائمة فيما

بينهم فالمصلحة

والمنفعة المتبادلة

هي التي تشكل

درجات القرابة بين

هؤلاء ولا شيء

سواها

ليحققه يقدم؟» «على أساس الوظائف متوفرة بس نقى واشتبهى وبين بك تتوظف!».

التعليقات أعلاه بعض يسير مما تم تداوله على صفحة الحكومة الرسمية تعقيباً على القرار. فمن المستغرب، ومن غير القانوني أيضاً، أن يصدر قرار وزارة التنمية الإدارية، حول المسابقة المركزية المعلن عنها منذ العام الماضي، بعد البدء بالتقدم إليها من قبل المواطنين في بعض المحافظات، وبعد أن سلم بعض المتقدمين وثائقهم وثبوتياتهم بحسب ما هو مطلوب بموجب الإعلان الرسمي عنها! كتلة جانبية

قلة الشغل شغل!

بموجب القرار الحكومي أعلاه، وبحسب المادة التي فرضت تشكيل لجنة لبحث واقع درجات القرابة القائمة فيما بين العاملين في الجهة العامة الواحدة لاتخاذ ما يلزم بشأنها بحسب مضمون القرار، فإن الواقع العملي سيفرض أعباء جديدة على الجهاز الإداري في كل جهة عامة، أولاً من أجل سبر الحالات التي فيها درجات قرابة، وثانياً من أجل إتمام عمليات النقل أو الندب، حسب الحال، لأحدها إلى خارج هذه الجهة، وإلى جهة عامة أخرى. ولكم أن تخيلوا الآن، ليس حجم العبء الجديد على الجهاز الإداري فقط، وكأنه لا شغل ينشغل به، بل كيف سيتم هذا الإجراء، أي كيف سيتم انتقاء من يبقى عليه في جهته العامة، ومن سيتم نقله أو ندبه، وإلى أية جهة عامة أخرى سيتم ذلك؟!

فهناك الكثير من الحالات في إشغال الوظائف في الجهات العامة والتي تندرج ضمن إطار درجات القرابة، ولا شك أن غالبية معالجتها ستتم استناداً إلى درجات القرابة الفعلية القائمة على الفساد والمحسوبية والوساطة، بل وسيكرسها أكثر، وكأنك يا بو زيد ما غزيت!

مسابقة معلنة

وشروط متأخر إضافي عليها

من المفترض، بحسب الإعلان الرسمي للمسابقة المركزية، والتي تشمل 100 ألف وظيفة شاغرة، وبحسب الترويج والتسويق والتحليل لها، أنها مركزية ومؤتمنة، ومقترنة بتوصيف وظيفي ارتباطاً بالشهادة، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى لشغل الوظائف المعلن عنها، أي إنه من المفترض أن الآليات الموضوعية للتحكم بمجمل العملية مستكملة مسبقاً، وتكفل إبعاد كل ما له علاقة بالوساطة والمحسوبية والفساد فيها، وهو ما تم الإعلان عنه والتصريح به رسمياً!

لكن ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو، ليضاف إلى كل ذلك الشرط الأخير المتعلق بدرجة القرابة بحسب مضمون قرار وزارة التنمية الإدارية أعلاه، بعد البدء بقبول الطلبات والوثائق.

وننقل فيما يلي بعض تعليقات المواطنين: «ليش ما طلع هاد القرار قبل تقديم الطلبات؟».

«يعني لازم يكون الواحد مقطوع من شجرة

بين ثلاثية الانتعاش الاقتصادي وثلاثية إنهاكه



خلال ملتقى الحوار الاقتصادي، الذي عقد بتاريخ 2022/2/7، تحت عنوان الاستثمار والمصارف والمشروعات الصغيرة «ثلاثية الانتعاش الاقتصادي»، تم تقديم الكثير من الطروحات من قبل الرسميين وغير الرسميين.

■ عادل إبراهيم

وقد شارك في الحوار الاقتصادي ممثلو الجهات الحكومية المعنية بقطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والاستثمار والتمويل، بالإضافة إلى رجال الأعمال. ويهدف الملتقى للوصول إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ لخدمة المشاريع الصناعية والاستثمارية وتوفير التمويل اللازم لها وتطوير بيئة الأعمال اللازمة من خلال التشريعات والأنظمة والإجراءات وتحديد الفرص الاستثمارية الحالية والمستقبلية. فهل سيتمكن الملتقى من إخراج زير الاقتصاد الوطني من بئر الليبرالية والنهب والفساد؟

بعض الطروحات

فيما يلي بعض مقترحات مما تم طرحه خلال الملتقى، نقلاً عن وكالة سانا: لفت رئيس الحكومة إلى: «أن المرسوم المتعلق بالتعليم المهني والذي صدر مؤخراً يعد نقطة انطلاق للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الحرفية التي يحتاجها البلد حيث تحولت الثانويات الصناعية إلى حاضنات أعمال وسيجمل خريجوها حرفة يتطلبها السوق ما يستدعي تأمين الدعم والامكان لتمارس هذه الحرف نشاطاتها ويجب أن تكون هذه الحرف باهتمام المصارف لتقديم ما يلزمها». أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية «أن تعافي القطاعات الإنتاجية سبيل أساسي للانتعاش انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات ونوه عن أهمية تشجيع المشروعات

الصغيرة لكونها العماد الأساسي للاقتصاد». بين وزير الصناعة أنه: «وضعت عدة مشاريع للتشاركية مع القطاع الخاص بطريقة مرنة مع وجود قوانين تدعم مبدأ التشاركية بهدف النهوض بالمنشآت العامة أو إعادة استثمارها بمشاريع جديدة تخدم الاقتصاد مع وجود عروض من مستثمرين لا تزال قيد الدراسة».

بين وزير المالية: «أن هناك مقاربة لدى الوزارة خلال الفترة القادمة لتخفيض معدلات الضريبة وتخفيف الأعباء الضريبية أينما وجدت من خلال مشروع تم إنجازه يعتمد على تخفيض عدد من الدرجات المهمة في الشرائح الضريبية ما يسهم في تبسيط العمل المالي والضريبي».

أوضح حاكم مصرف سورية المركزي: «أنه تم بداية العام الجاري السماح للمصارف العاملة بمنح القروض والتمويلات لعدد من المشاريع الصناعية إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة دون سقف».

طالب رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية بـ: «التركيز على دعم المنتج النهائي ومخرجات الإنتاج وليس مستلزماته».

العنوان العريض والنتائج المتوقعة

ما طرح، بحسب ما ورد أعلاه كاملاً، ربما يوضح ما هي القضايا التي تم التركيز عليها، بأن يتم تحويل الثانويات الصناعية إلى حاضنات أعمال مثلاً، مع ما يعنيه ذلك من فتح بوابة الاستثمار فيها على حساب العملية التعليمية ولمصلحة بعض المنتفعين منها، وحديث وزير الاقتصاد بأن «المشروعات

والخدمي الخاص، بل بسبب استمرار السياسات الليبرالية المجحفة والظالمة، المعيقة والمعركة للإنتاج الحقيقي «الصناعي والزراعي والحرفي»، والمستنزفة للإمكانات، والتي تتضافر مع آليات النهب والفساد السائدة، لتحول دون التمكن من إنعاش الاقتصاد بشكل فعلي.

ولعله قبل البدء بالحديث عن ثلاثية الانتعاش أعلاه، أو أية ثلاثية أو ثنائية أخرى، وبغض النظر عن مدى صوابيتها ودقتها، أن يتم التخلص من ثلاثية الإنهاك، الاقتصادي والخدمي والمعيشي، القائمة والمستمرة، والمتمثلة بالسياسات الليبرالية المعمول بها، المتمثلة لمصالح الطغمة من أصحاب الأرباح على حساب الغالبية الفقيرة من أصحاب الأجور، وعلى حساب المصلحة الاقتصادية، والمصلحة الوطنية عموماً، والتركيز على أولوية المشاريع الاستثمارية، سريعة الربحية وغير الإنتاجية على حساب الإنتاجية، مع الكثير من المزاي والإعفاءات أيضاً، بالإضافة إلى منظومة النهب والفساد، المستحكمة والمتحكمة بمجمل العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والخدمية و.. في البلاد.

والسؤال الذي يفرض نفسه هل الاستثمار والمصارف والمشروعات الصغيرة، كثلاثية للانتعاش الاقتصادي، بحسب عنوان الملتقى أعلاه، يمكن أن يعول عليها في ظل استمرار ثلاثية الإنهاك المتمثلة بالسياسات الليبرالية، وإعاقة وضرب الإنتاج الحقيقي، وتغول منظومة النهب والفساد؟

وبكل مباشرة واختصار، لا يمكن ذلك، بل من الاستحالة أن يتم أي تحسين على الواقع الاقتصادي، أو المعيشي أو الخدمي، أو على أي مستوى آخر، إن لم يتم التخلص من ثلاثية الإنهاك العام السابقة، أي بالتغيير الجذري والعميق والشامل!

الصغيرة العماد الأساسي للاقتصاد»، ولا ندري مدى صوابية هذا الشعار ودقته بهذه المرحلة، وفي ظل الواقع الاقتصادي والمعيشي والخدمي المتردي؟! أما الأهم فهو تكرار حديث وزير الصناعة عن «التشاركية»، سيئة الصيت، وحديث وزير المالية عن «تخفيض معدلات الضريبة وتخفيف الأعباء الضريبية أينما وجدت»، وكأن هناك نقصاً في المزاي والإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها كبار أصحاب الأرباح، بالإضافة إلى حديث حاكم المصرف المركزي عن منح القروض والتمويلات دون سقف، والتي سبق أن سلطنا عليها الضوء في أعداد سابقة من قاسيون.

أما اللافت فهو ما تم طرحه من قبل رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية بـ: «التركيز على دعم المنتج النهائي ومخرجات الإنتاج وليس مستلزماته»، وهو ما يصب بمصلحة كبار الحيتان طبعاً، على حساب مصلحة المنتجين الحقيقيين، وهو مؤشر إضافي لا لبس فيه عن التوجه العام بما يخص الإنتاج والعملية الإنتاجية ككل.

فكثرة الحديث عن المشاريع الصناعية والاستثمارية، وعن التمويل وتطوير بيئة الأعمال، وعن التشريعات، مهما جرى تحت عناوينها من ملتقيات ومن مؤتمرات، لن يصب إلا في نفس بوتقة ما هو قائم على المستوى الاقتصادي، ولمصلحة الطغمة المنتفعة منه، طالما استمرت السياسات الليبرالية القائمة، بما تمثله من مصالح طبقية عملياً.

ثلاثية الإنهاك

من المعروف أن الواقع الاقتصادي الوطني يعاني ما يعانيه من صعوبات ومعيقات، ليس بسبب نتائج الحرب والأزمة والدمار فقط، ولا بسبب العقوبات والحصار أيضاً، رغم عدم نفي التأثير الكبير لهذين العاملين على المستوى الاقتصادي العام، والمعيشي

قبل البدء بالحديث
عن ثلاثية الانتعاش
يجب التخلص من
ثلاثية الإنهاك
القائمة والمستمرة
المتمثلة بالسياسات
الليبرالية والتركيز
على المشاريع غير
الإنتاجية بالإضافة
إلى منظومة النهب
والفساد

ثلاثة أرباع الدعم الحكومي



وفي محاولة البرهنة على أن الحكومة تقوم بدورها ضريبياً، أحال رئيس الوزراء السائلين إلى ما تقوم به الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية والقضاء الإداري، حيث استدرت ضرائب منهرة قدرها بمئات المليارات. وكذلك ما تقوم به وزارة المالية من تدقيقات وإصلاحات ضريبية مثل قانون البيوع العقارية.

وهنا لا بد من التذكير بنقطتين: الأولى، أن المطالبين بالإصلاح الضريبي لا يقصدون بذلك صغار التجار أو المتوسطين منهم فحسب، بل وكذلك أثرياء الحرب، القطط السمان الذين يراكمون الثروات الهائلة ولا يعدمون سبل التهرب الضريبي، ومواقع الربح العديدة المستثناة من الضريبة. والثانية، هي أن أرقام الضرائب في سورية تتحدث عن نفسها:

في كل دول العالم، هنالك مؤشر اقتصادي مهم هو حصة إيرادات الضرائب والرسوم من الناتج المحلي الإجمالي «يعتمد هذا المؤشر لمعرفة الحصة التي تعود إلى خزينة الدولة من الناتج المحلي». ووفقاً لتقديرات منظمة دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فإن الرقم الواسطي لحصة الضرائب والرسوم من الناتج المحلي هي حوالي 34% أي أن ثلث الناتج يجب أن يعود إلى خزينة الدولة. فما هي النسبة في سورية؟ في بعض الموازنات، كانت النسبة أقل من 10% من الناتج المحلي! فمن أي تحصيل ضريبي

تبقى هذه المادة متوفرة وبسعر مقبول للمواطن الذي يستحق أن يحصل عليها بهذا السعر! ومرة أخرى، تعيد الحكومة التذكير بالعقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية وبأن خزان القمح السوري في المنطقة الشرقية يحتله الأمريكيون.

لن نقف طويلاً عند هذه النقطة فقد حظيت بالكثير من الردود على وسائل التواصل الاجتماعي، بل سنكتفي بالتساؤل: ماذا فعلت الحكومة - على امتداد سنوات الأزمة - كي تؤمن القمح بالأسعار المناسبة؟ ثم ماذا عن عشرات مليارات الليرات السورية التي يتم جنيها سنوياً كأرباح تذهب لجيوب مستوردي القمح في البلاد؟ أليست أرباح هؤلاء الوسطاء الذين راكمو ثروات هائلة جراء العمولات المجحفة التي يتقاضونها أجدى بأن تكون مصدراً لسد عجوزات الموازنة؟ ثم أي منطق في أن يستورد السوريون قمحهم بأسعار أعلى من الأسعار العالمية «تصل الزيادات أحياناً إلى أكثر من 40% من السعر العالمي»؟

الدفاع عن حيتان المال

وفي حركة استباقية لمن يريد أن ينتقد الحكومة جراء محاباتها لأصحاب الأرباح الكبرى، استغربت الحكومة الحديث الدائر عن حيتان المال وما يمكن أن يقدموه من أموال للخزينة العامة للدولة بدلاً من رفع الدعم عن الناس، متسائلة: «من قال إنهم لا يقدمون أو لا يسدّدون»؟

ما يجري الآن هو حلقة في مسيرة إلغاء الدعم التي بدأت نغمتها تتعالى في البلاد منذ ما قبل انفجار الأزمة في عام 2011

رغم سلسلة الاعتراضات والرفض الشعبي التي قوبل بها قرار الحكومة السورية برفع الدعم عن شرائح من الشعب السوري، أصر بعض وجوهها على محاولة «تبرير» القرار بطرق عدة، كان آخرها «تمنين» السوريين بكتلة الدعم المعلن في الموازنة العامة للدولة لعام 2022، والتي تبلغ ما يقارب 6 ترليون ليرة سورية، وبطريقة توجي بشيين: أولهما أن هذا الرقم المعلن سيتم إنفاقه فعلياً على الدعم، وثانيهما أن الدعم الحكومي قد ازداد بالنظر إلى القفزات المعلن عنها في أرقام الدعم لهذا العام عن العام الفائت، حيث يزيد رقم الدعم لعام 2022 بمقدار 63% عن نظيره في عام 2021 حينما خصصت الحكومة 3,5 ترليون ليرة سورية للدعم الاجتماعي.

على حساب الناس الذين لا يتحملون وزر السياسات الحكومية التي أودت بالدولة إلى ما نراه الآن من شح في الإيرادات وتصفية لقطاعات الإنتاج الوطني الحقيقي وانحيار في قيمة الليرة، فكيف الحال والجميع متيقن - ويات يصرح بذلك جهاراً نهائياً - بأن ما يجري الآن هو حلقة في مسيرة إلغاء الدعم التي بدأت نغمتها تتعالى في البلاد منذ ما قبل انفجار الأزمة في عام 2011.

اللعب على الخطوط الحمراء

من المفارقات التي أثارَت التندر خلال الأسبوع الماضي، التصريحات التي نقلتها إحدى الصحف المحلية عن رئيس الحكومة، والتي أكد خلالها تغيير طريقة تعاطي الحكومة مع فكرة أن «الخبز خط أحمر»، حيث لم يعد خطأ أحمر بمفهوم سعر ربطه الخبز، بل بمفهوم استمرار دعم الزراعة، وتأمين القمح والدقيق إلى الأفران بحيث

قاسيون

وكرر المعنيون في الحكومة على مسامع الناس من جديد أسطوانة الأسباب المبررة لعملية رفع الدعم الجارية، معتبرين أن الهدف من العملية ليس «رفع الدعم» عن فئة وإبقائه لفئة أخرى، بل «الهدف هو اقتصادي واجتماعي ووطني بحث وسينعكس إيجاباً على المجتمع رغم ما يحمله من مصاعب»، وطبعاً لا ضرورة للتذكير هنا أن «الانعكاس الإيجابي» الذي نتحدث عنه الحكومة كانت قد كشفت عنه لدى حديثها عن أن عملية رفع الدعم الحالية سوف تتيح لها ما يقارب ترليون ليرة سورية، ستحاول «تخفيف عجز الموازنة بجزء من هذا المبلغ، وإعادة ضخ جزء منه للإنتاج وللأسر الأكثر احتياجاً». ما يعني أن الحكومة - إذا قررنا أن نحسن النية ونعتبر أنها صادقة بتوجهها نحو تخفيف العجز - فإنها قررت فعل ذلك

تم شفضه خلال عشر سنوات!

27%

كتلة الدعم المعلن عنها في عام 2022 هي أقل من 28% من كتلة الدعم في عام 2012. ما يعني أن قرابة ثلاثة أرباع رقم الدعم المعلن حكومياً قد تم شفضه خلال عشر سنوات

10%

حصة الضرائب والرسوم من الناتج المحلي في سورية هي 10% علماً أن الوسطي المعروف عالمياً هو حوالي 34% أي أن ثلث الناتج ينبغي أن يعود إلى خزانة الدولة

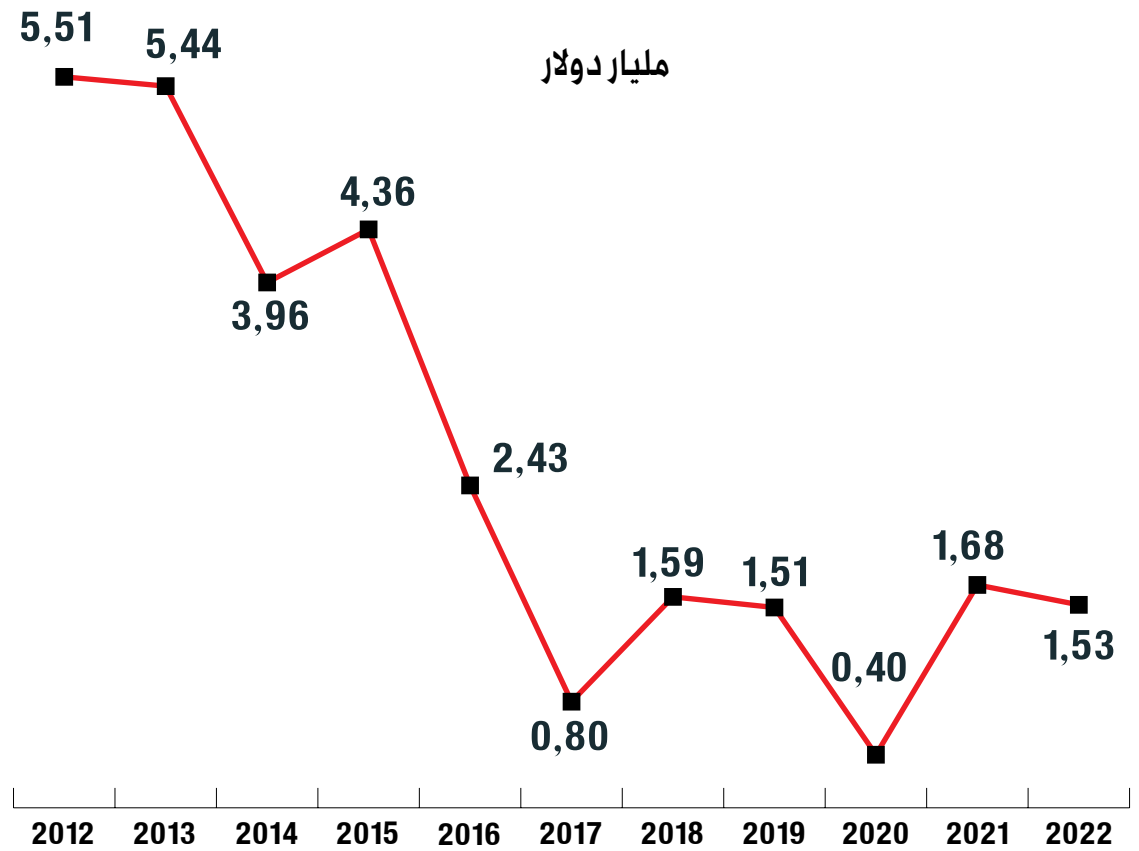
40%

يستورد السوريون قمحهم بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، وتصل الزيادات أحياناً إلى أكثر من 40% من السعر العالمي لطن القمح

المنحنى البياني للدعم المعلن حكومياً خلال

عشر سنوات

مليار دولار



يجري الحديث؟

العجز والحلول التقليدية

اعتبرت الحكومة أيضاً قرار رفع الدعم «حلاً» لا بد منه لمعالجة العجز القائم بالموازنة العامة للدولة، مع عدم القدرة على السير بالحلول الأخرى التقليدية لمعالجة هذا العجز، كاللجوء إلى زيادة وتعزيز الإيرادات العامة من خلال إعادة النظر ببدلات الخدمات وزيادة الضرائب والرسوم».

أولاً: هل هذه هي مواضع زيادة إيرادات الدولة فحسب حقاً؟ لماذا لا تنبش الحكومة ببنت شفة عن الصناعة والزراعة ومجمل جوانب الإنتاج الحقيقي بوصفه مدخلاً أساسياً لرفع إيرادات الدولة؟ ولماذا لا تقدم لنا حقائق عن دورها الفعلي في هذا الصدد؟ ثانياً: إذا كانت الحكومة تعتبر أنها لم تستطع خلال الفترة الماضية أن تعيد النظر ببدلات الخدمات وزيادة الضرائب والرسوم، فما الذي كان يجري مؤخراً؟ ألم تكن زيادة الجباية ورفع «تعديل» الرسوم هي السمة العامة للأداء الحكومي مؤخراً؟

ثالثاً: لماذا يتم التعاطي مع عجز الموازنة وكأنه معطى جديداً ناتجاً عن ظروف الأزمة؟ ألم تموّل الحكومة السورية نفقاتها بالعجز

منذ عام 2006 على أقل تقدير؟ ثم ما الذي يؤكد أن الحكومة تنفق فعلياً ما تعلن عنه في موازنتها أم لا في ظل عدم إصدار قطع الموازنات منذ 2013؟ ألا يعتبر رقم العجز الكبير المعلن عنه - والذي لا يمكن التأكد من صحته أصلاً - شماعة للحكومة من أجل تخفيض الدعم الاجتماعي وصولاً نحو إلغاءه تماماً؟ إن نظرة على رقم الدعم الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية كافية للإجابة عن هذا التساؤل.

دعم 2022 ربع الدعم في 2012

كما أسلفنا، فخلف الحديث الحكومي المتواصل عن «الحفاظ على الدعم» و«توجيهه نحو مستحقيه» هنالك تقليص متواصل لهذا الدعم وسحب له بالتدريج. فإذا أردنا أن نتغاضى عن أن أرقام الدعم المعلن عنها حكومياً مشكوك بها ومضخمة بالأصل، نرى أن هذه الأرقام ذاتها كانت تتجه على مدار السنوات نحو التقلص إذا قارناها مع سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء، لنجد أن كتلة الدعم المعلن عنها في عام 2022 هي أقل من 28% من كتلة الدعم ذاتها في عام 2012. ما يعني أن قرابة ثلاثة أرباع رقم الدعم المعلن حكومياً قد تم شفضه خلال عشر سنوات.

السنة	الدعم المعلن بالليرة السورية	الدعم المعلن مقوماً بالدولار في السوق السوداء	سعر الصرف
2012	386 مليار ليرة سورية	5,51 مليار دولار	70
2013	512 مليار ليرة سورية	5,44 مليار دولار	94
2014	615 مليار ليرة سورية	3,96 مليار دولار	155
2015	983 مليار ليرة سورية	4,36 مليار دولار	225
2016	973 مليار ليرة سورية	2,43 مليار دولار	400
2017	423 مليار ليرة سورية	0,80 مليار دولار	528
2018	750 مليار ليرة سورية	1,59 مليار دولار	469
2019	811 مليار ليرة سورية	1,51 مليار دولار	535
2020	373 مليار ليرة سورية	0,40 مليار دولار	915
2021	3 تريليون و500 مليار ليرة سورية	1,68 مليار دولار	2080
2022	5 تريليون و529 مليار ليرة سورية	1,53 مليار دولار	3605

الخليج والصين يتعاونان وأمريكا خارج الباب تشاهد



بالنظر إلى تأثير الانسحابات الأمريكية من الشرق الأوسط على العلاقات مع دول الخليج العربي، هناك فرصة أمام دول الخليج لتعزيز علاقتها بكين بشكل أكثر حرية من أي وقت مضى. هناك في حقيقة الأمر إشارات فعلية على أن الصين قد تتخذ مع دول الخليج، ممثلين بمجلس التعاون الخليجي، خطوات نحو توقيع اتفاقية تجارة حرة، والتي بدأت المفاوضات لتوقيعها منذ عام 2004، قبل أن تتوقف عام 2016.

■ سلمان راقي شيخ
ترجمة: قاسيون

في كانون الثاني 2022، زار وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية والكويت وعمان والبحرين - ومعهم الأمين العام للمجلس نايف الحجرف - الصين لمناقشة التجارة والاستثمارات معها. هذه الفورة من النشاط الدبلوماسي هي علامة حيوية لإحياء الحوار الذي تم تعليقه في عام 2016 على إثر المقاطعة الدبلوماسية التي قادتها السعودية والإمارات لقطر. أما اليوم وقد استعادت دول الخليج العلاقات فيما بينها إلى حد كبير، رغم استمرار وجود خصومة سياسية، يبدو أن مجلس التعاون الخليجي حريص على اختيار الصين لتكون الشريك التجاري المستقبلي.

ورغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن من بين زوكر بكين، فأبوظبي مشتركة إلى حد كبير في العملية بأكملها. في 13 كانون الثاني الماضي، تحدث وانغ يي، وزير الخارجية الصيني، مع نظيره الإماراتي للتأكيد على التزام الصين بمساعدتها على أهدافها في التطوير الوطني، مع التأكيد على حتمية الانتهاء من منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي GSS-FTA بأسرع وقت ممكن.

يعد هذا تطوراً هاماً للغاية - بقدر ما يمكن - للصين، فبالنسبة لكثيرين في دول مجلس التعاون الخليجي، الصين قادرة على تشكيل وزن مضاد للولايات المتحدة. في الواقع، كان أحد الأسباب الرئيسية لقرار الإمارات العربية المتحدة بإنهاء صفقتها مع الولايات المتحدة على طائرات اف-35، هو الضغط الأمريكي من أجل إلغاء اعتماد الإمارات لتكنولوجيا الجيل الخامس الصينية. من الواضح أن تجديد هذه العلاقات بين الصين ومجلس التعاون الخليجي هي إشارة لبداية مستقبل جديد. وكما قال وانغ يي مؤخراً: «الانتهاء بسرعة من GSS-FTA كهدف رئيسي للسياسة الخارجية الصينية في عام 2022».

منطق المصلحة المتبادلة

هذا التقارب بين دول الخليج والصين منطقي. ففي حين أن دول الخليج هي مصدر رئيسي لإمدادات الطاقة للصين، فمبادرة الحزام والطريق في بكين تقدم آلية استثمار بليارات الدولارات، يمكنها تلبية شهية الدول الخليجية المتزايدة لتنويع اقتصاداتها من خلال الابتعاد عن الاعتماد الوحيد على النفط إلى التصنيع. في الواقع، تعد رؤية السعودية 2030 تجسيدا رئيساً

لما تتجه إليه منطقة دول الخليج من النواحي الاقتصادية المستقبلية. لذلك، في حين أن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط ربما سمح للمنطقة باتخاذ خطوة ناحية الصين، فليس هناك من يتمكن من إخفاء أن الصين ودول الخليج لديها المزيد من إمكانيات الوصول إلى درجة مرتفعة من الاعتماد المتبادل، وهو ما يدفع قداماً بسياسات التجارة الحرة.

في عام 2020، على الرغم من الضربة الهائلة التي تعرضت لها التجارة الدولية بسبب وباء كوفيد-19، حلت الصين محل الاتحاد الأوروبي بوصفها الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي. فمن خلال التجارة المتبادلة بين الطرفين والتي قدرّت قيمتها بـ 161,4 مليار دولار في 2020، ساهمت الصين بدفع مليارات لشراء 375 مليون طن من النفط الخام من دول الخليج العربي، بينما قامت بالمقابل بتصدير الآلات والمعدات والسيارات إلى هذه الدول بقيمة 70,8 مليار دولار، لتزيد بنسبة 5% عن العام الذي سبقه.

تشير هذه الزيادة في التجارة إلى تحول منسّق نحو إقامة شراكة استراتيجية خليجية صينية دائمة. من هنا وفي حين تهدف مشاريع طرق الحرير الضخمة في الصين إلى بناء جغرافيا تجارية جديدة، معظمها من الأرض لتجنب «خطوط الاتصال البحرية الحساسة SLOCs»، فتعميق الصين لعلاقتها مع دول الخليج يضمن أمنها الطاقوي على أساس دائم أيضاً.

يمكن ضمن هذا السياق أيضاً أن نفهم قيام الصين العام الماضي بسحب 20 مليار دولار من استثماراتها في إفريقيا، مع إمكانية مباشرة لتوجيه هذه الأموال إلى الشرق الأوسط

المتعطش للاستثمارات.

تشعر الصين من جانبها بحاجة دول الخليج العربي لاستثماراتها. فكما كتبت صحيفة غلوبال تايمز الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني في تقرير حديث: تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى المسار الأكثر نفعاً للتنمية. ولا يأتي هذا فقط على خلفية تقليص الولايات المتحدة لاعتمادها على النفط والغاز الخليجي، ولكن أيضاً لأن تعبيد وتعزيز العلاقات مع الصين خطوة منطقية وعاجلة لدول الخليج. خاصة أن المنطقة تلبي 40% من احتياجات الصين من الطاقة.

لذلك فالتحرك نحو اتفاقية تجارة حرة لتكملة وتعزيز الحجم الكبير بالفعل للتجارة الثنائية، والاعتماد المتبادل، أمر منطقي. ضمن هذا السياق، يقابل شهية دول الخليج المتزايدة للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع بكين، حقيقة أن الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة بالفعل من حيث حصتها العالمية من اتفاقيات التجارة الحرة.

بلا حول ولا قوة

يمكننا أن نقول باقتناع: بأن تراجع الولايات المتحدة وسياسات إدارتها التي بدأت عند «أمريكا أولاً»، والتي أدت إلى انسحاب الولايات المتحدة من الساحة التجارية الدولية، واستمرت مع بايدن الذي يركز على إنعاش الاقتصاد الأمريكي المحلي دون الكثير من الاهتمام بالجانب التجاري الدولي، لها يد في ترك الدول في حاجة ماسة للتعاون مع الصين.

بالنظر إلى التقارب المتزايد بين بكين ودول الخليج، لا يبدو أن لدى الولايات المتحدة الكثير لتفعله لعرقلة هذا المسار المتنامي نحو اتفاقية تجارة حرة، أو تعريضها للخطر ودفع الخليج

للتراجع عنها.

في الوقت الذي كانت فيه واشنطن ومؤسساتها المالية العالمية التي تتحكم فيها - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - حريصة على إظهار مبادرة الحزام والطريق التي تبلغ قيمتها ترليون دولار، بوصفها فخ ديون للبلدان المشاركة، لم تؤثر هذه الحجة كثيراً في دول الخليج العربي. أحد الأسباب الواقعية لذلك هو: أن دول الخليج في وضع مالي أقوى بكثير من الدول التي شاركت في الحزام والطريق في آسيا وإفريقيا، ما يعني أنها لن تحتاج إلى اقتراض المال من الصين لدعم مشاريعها المحلية، وهي بحاجة إلى شريك تجاري واستثماري فقط.

بينما اعتمدت دول الخليج تاريخياً على الولايات المتحدة للحماية، وبشكل خاص من إيران، فحقيقة أن إيران نفسها مندمجة مع بكين تعني أن دول الخليج يمكنها الاعتماد بأمان على بكين دون الخوف من انسحاب بكين من شراكاتها التجارية معهم، مثلما فعلت الولايات المتحدة. يتزامن هذا مع اتخاذ بكين للقرار بأن الوقت حان للعب دور جيوسياسي مباشر في الشرق الأوسط، الأمر الذي يبينه نشاطها السياسي الأخير، وما يعنيه ذلك من تغيير في مسرح الأحداث.

بالتالي، تفاعل الدول الخليجية بشكل صحي مع بكين هو أمر حاسم لحفظ مصالحها، خاصة وأن بكين قد تكون هي الثقل الموازن الجديد في المنطقة، سواء من الناحية الجيو-اقتصادية، أو الجيو-سياسية.

■ بتصرف عن:

On the China-GCC Free Trade Agreement

إعادة إحياء نهر بردى مشروع متجدد.. هل ستختلف نتائجه؟



أعادت محافظة دمشق، يوم 10 من الشهر الجاري، فتح ملف مشروع «إعادة إحياء نهر بردى» من جديد، معلنةً إطلاقه بعد أن قدمت جامعة دمشق دراستها التمهيدية للمحافظة لتنفيذه ضمن مراحل زمنية يتفق عليها، وبكلفة مبدئية 14 مليار ل. س.

ناديت عيد

نهر بردى، وبهذه التكلفة المليارية القابلة للزيادة، في الوقت الذي أغرقت فيه الحكومة جزءاً غير يسير من الغالبية الفقيرة بمستمتع إبداءها الظالم، تحديداً بما يخص رفع الدعم عن شريحة من المواطنين، وإعادة توزيعه لمستحقه وفقاً لتعبيرها! وربما كان من الأولى مثلاً، أن ترصد تلك المبالغ المليارية لتحسين ولو جزء يسير من المستوى المعيشي والخدمي الأكثر من سيء، وعلى كافة المستويات. ففي الوقت الذي يعاني فيه نحو 60% من المواطنين من انعدام أمنهم الغذائي، و90% من السوريين يقعون تحت خط الفقر، وفي الوقت الذي تعلن فيه الحكومة عن عجز كبير في ميزانيتها، فإن الإعلان عن رصد مثل هذا المبلغ لا يعكس سوى حجم الاستهتار الحكومي واللامبالاة للكارثة الإنسانية التي يتجرعها المواطن السوري يومياً، مجبراً، جراء قراراتها «الظالمة»، كما يعكس أيضاً حجم الفشل الذريع في إدارة الأزمات المستعصية التي يعاني منها الغالبية من السوريين!

رصد المليارات والمعاناة واحدة

من المؤكد، أن مشروع إحياء نهر بردى يعتبر من المشاريع الحيوية والهامة، وستعكس إيجابياته على المواطنين، وعلى دمشق وريفها، وعلى البيئة بشكل عام، طبعاً هذا في حال إنجاز ما يجب إنجازه بهذا المجال بشكل فعلي! لكن، هل من الممكن أن نتساءل مثلاً عن المليارات التي تم رصدها وإنفاقها سابقاً تحت عنوان تنظيف مجرى نهر بردى وتفرعاته؟ وهل لنا أن نتساءل عما إذا كان المشروع الجديد سيختلف من حيث النتيجة عن سابقه؟ فما توصلنا إليه النتائج، بعد الخبرة المتراكمة

لقد صرح محافظ دمشق «أن نهر بردى يعتبر أحد رموز دمشق، مضيئاً، لولا نهر بردى لما كانت دمشق، وإن إطلاق المشروع مهم جداً بالتعاون مع الجامعة وجميع الوزارات المعنية ومحافظة الريف، علماً أن هناك ثلوثاً بيئياً كبيراً طال النهر عبر سنوات مستمرة.» مشاريع مشابهة

ليست المرة الأولى التي يطلق فيها مثل هذا المشروع، وبذلك التكلفة المالية الكبيرة! فقد سبق أن رصدت الحكومة خلال السنوات السابقة مبالغ مالية كبيرة لتنفيذ مشروع مشابه لمشروع إعادة إحياء نهر بردى، وعلى مراحل، والذي تم إطلاقه خلال مؤتمر الجمعية السورية البريطانية من العام 2019، حيث كانت آخرها مرحلة تنظيف مجرى نهر ثورا، الممتد من دمر مروراً بحديقة تشرين والمالكي والروضة وصولاً لساحة الميسات، والملفت حقاً أنه لم يكن هناك فارق يذكر من حيث نظافة مياه المجرى، التي يغلب عليها أن تكون مياه صرف صحي، ناهيك عن استمرار حجم القمامة المتراكمة على جانبي النهر، ما جعله مرتعاً للحشرات والقوارض، مع استمرار الروائح الكريهة المنبعثة منه على طول مجراه.

كتلة إنفاق في غير وقتها

وفقاً لتصريح محافظ دمشق «فإن التنفيذ قريب، وبعد انتهاء الدراسة بشكل كامل»، كما ذكر «أن مجلس الوزراء قدم سابقاً 14 مليار ليرة لإحياء نهر بردى، لكن هذا الرقم متغير مع متطلبات الدراسة والتنفيذ، منوهاً بالدعم الحكومي، لكن لا يمنع من مشاركة لبعض المنظمات التي تعنى بالبيئة.» الجدير بالذكر، أنه تم إطلاق مشروع إحياء

ملحة للمواطنين والبيئة ودمشق وريفها بلا تنفيذ عملياً! والأُنكى من كل ذلك، هو الاعتماد على بعض المبادرات التي تقوم بها بعض المنظمات تطوعاً للمساعدة في تنفيذ مثل هذه المشاريع، لتذهب جهود المتطوعين وتعبهم أدراج الرياح، فيما يتنعم الفاسدون بحصتهم، المقطع جزء منها على حساب هؤلاء عملياً! فذلك ما جرى خلال المشروع السابق لتنظيف نهر بردى، وهذا ما يمكن أن يتم في المشروع الجديد! فهل من هدر وتبرير لأرقام النهب والفساد للأموال العامة أكثر من ذلك؟

والطويلة لسياسة وعقلية الحكومة وقراراتها واليات تنفيذها، أن المشروع الذي أطلق لإعادة إحياء نهر بردى لن يكون ذا فارق عما سبقه من مشاريع كانت محصلتها صفرية على أرض الواقع! فتلك المبالغ المالية التي صرفت وتصرّف بين الحين والآخر لم تغير من واقع حال مجرى نهر بردى وفروعه، بل يمكن اعتبارها أحد أفتنة الفساد، سواء على مستوى الدراسات أو على مستوى التنفيذ، حيث لم يلمس المواطن منها أي بصيص نور، سوى ما يجري من حديث عن مراحل الإنجاز، شبه الخلمي، إعلامياً فقط، لتبقى الإنجازات الحقيقية والمطلوبة، والتي تعتبر فعلاً حاجة

أزمة المواصلات باقية وتتمدد..

السابقة التي كان فيها بعض الانضباط ولو بالحد الأدنى!

لا حلول حقيقية

لا حل يخدم المواطن في ظل انعدام الحلول الحقيقية، سوى صبره على الانتظار الطويل في الساعات، وعلى أروسة الطرقات، حتى يحين دوره ضمن ذاك الزحام الكبير ليعود إلى منزله بعد رحلة المشقة الطويلة.

مع الإشارة إلى انعدام قدرة الغالبية من المواطنين على استخدام رفاهية سيارات الأجرة، حتى بشكلها التشاركي الذي أصبح لا يقل أجرها عن 2500 ل. س للراكب الواحد.

للتصاعد المأساة بالنسبة للمواطنين حدة يوماً بعد آخر، وعلى كافة المستويات، ولتزداد رقعة الجحيم الأسود الذي يخيم على واقع حالهم!

فلا نذير خير يلوح في الأفق، مع ازدياد الوضع المعيشي والخدمي سوءاً، لحظة بعد أخرى!

لساعات عديدة خلال طابور طويل للسيارات...

وأما السبب، فيعود لتخفيض الكميات اليومية المخصصة لوسائل النقل «ميكروباس- سرفيس» من أجل تسريع عملية توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة المنزلية! ووسائل النقل الداخلي «العام والخاص» لا يمكن أن تغطي النقص الناتج عن تخفيض الكميات الموزعة من مادة المازوت على «الميكرو باصات»، فعدد قليل، ولا يغطي الاحتياج الفعلي لكافة المناطق.

أما عن السبب الآخر، فيعود لتسرب العديد من الميكرو باصات والسرافيس عن العمل ضمن خطوطها المخصصة، وذلك لتعاقدهم من أجل إيصال طلاب المدارس، مما زاد الطين بلة، خصوصاً أن ظاهرة تسرب السائقين عن عملهم ضمن خطوط نقلهم ازدادت بعد غياب الرقابة على الخطوط خلال الفترة الحالية بشكل عام، على عكس الفترة

السوري تحت مستوى الكارثة الإنسانية بدرجات، واقع بلا ماء أو كهرباء، ولا حتى أدنى المقومات، أو غذاء يعينهم على برد الشتاء، وغلاء يخيم على واقع الأسعار، وما يزيد الطين بلة، قرارات الحكومة التي تبتدعها بين الغيبة والآخر، حتى أصبح المواطن مسلوباً منه أبسط مقومات الحياة! وإن قرر هذا المواطن الهرب من واقع حياته داخل منزله المفرغ من أبسط الخدمات الأساسية، وقرر الخروج من حجرة ظلامه الدامس ليمارس حياته اليومية سواء كان طالباً أو موظفاً إلخ.. يجد نفسه وقع في متاهة هدر وقته لساعات طوال، والسبب ندرة المواصلات التي بلغت ذروة لا مثيل لها.

أسباب ومبررات

أبو دياب سائق على خط «دويلعة- برامكة»، تحدث لقاسيون: إنه خلال الفترة الماضية لم يحصل على مخصصاته، منذ يوم الخميس وحتى يوم الأحد، وعليه الانتظار



الجزء الأكبر لتلك الأزمة يعود للتأخر في تزويد وسائل النقل بالمحروقات، فمعاناة «أصحاب السرافيس» عادت إلى السطح مجدداً.

سلب أبسط مقومات الحياة

أصبح واقع عيش المواطن

عبير حداد

فقد أصبح مشهد الاختناق والازدحام البشري في المواقف الرسمية لوسائل النقل، على الأرصفة والطرقات، يومياً ومكرراً، في أي زمان ومكان! وإن بحثنا عن السبب، نجد أن

ليس غريباً أن تتواجد تحت جسر الرئيس عند الساعة الـ 11 و12 ظهراً ولا تجد أية وسيلة للنقل، فخلال هذا الفترة، التي تعتبر ضمن وقت ذروة الازدحام، تجد طوابير وسائل النقل «السرافيس» تقف صفاً يطول لمئات الأمتار ينتظرون دورهم على محطات الوقود!

غرامشي عن «المستضعفين» وضرورة تنظيمهم سياسياً



لطالما كان من الصعب صياغة تعريف دقيق لمقولة «المستضعفين» كما استخدمها غرامشي، وذلك لأنهم برأيه لا يشكلون كياناً واحداً وليسوا كتلةً متجانسة، ولهذا كان يشير إليهم دوماً بصيغة الجمع، أو عندما يستعمل الكلمة كصفة فإن الموصوف بها حسب كتاباته ليس بالضرورة «طبقة» بل كانت أحياناً «مجموعة اجتماعية». ومن بين دفاتر سجن غرامشي يحلّ الدفتر 25 أهمية خاصة، لأنه جمع وطوّر فيه مجموعة ملحوظات تحت عنوان عام «على هوامش التاريخ» تاريخ المجموعات الاجتماعية «المستضعفة» تتناول المادة التالية أبرز ما ورد عن الموضوع في مقال لأحد أهم الباحثين والمترجمين لإرث غرامشي، وهو البروفيسور الراحل جوزيف بوتيجيج، نُشر في «مجلة غرامشي الدولية» (المجلد 3، العدد 1، 2018).

■ جوزيف بوتيجيج
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

الشغل لغرامشي منذ أيامه كصحفي وقائد حزبي. مثلاً اهتم غرامشي أثناء دراسته التاريخ الإيطالي بـ«كتلة الفلاحين الكبيرة المتفككة وغير المتبلورة».

ويؤدي الافتقار إلى التماسك والتنظيم إلى جعل المستضعفين عاجزين سياسياً، وكما يقول غرامشي «غير قادرين على تقديم تعبير مركزي عن تطلعاتهم واحتياجاتهم» مما يجعل ثوراتهم محكومة بالفشل. وكتب غرامشي في الكراس 25 من دفاتر سجنه: «إن تاريخ الفئات الاجتماعية المستضعفة هو بالضرورة مُشطى ونوبي. ومما لا شك فيه بأنه توجد في النشاط التاريخي لهذه الجماعات نزعة نحو الاتحاد ولو لمراحل مؤقتة، لكن هذا الاتجاه لا ينفك يتعرض إلى مقاطعته باستمرار من خلال مبادرة الجماعات السائدة، وحتى عندما تتمرد وتكون في حالة انتفاض، تخضع الجماعات المستضعفة دوماً إلى مبادرة الجماعات السائدة...».

عفوية المستضعفين ومؤامرات الرجعيين

غالباً ما يتخذ التعبير الخارجي لاستياء المستضعفين، من استغلالهم وإفقارهم وتهميشهم، شكل تمرد عفوي. العفوية، في حد ذاتها، ليست فقط غير فعالة، بل وتأتي بنتائج عكسية. ويشرح غرامشي الآثار السلبية لـ«ما يسمى الحركات العفوية» في ملحوظة له حول «العفوية والقيادة الواعية» (الدفتر 3/م 48):

«يكاد يكون الحال دوماً أن الحركة «العفوية» للطبقات المستضعفة تجري ملاقاتها بحركة رجعية من الجناح اليميني للطبقة السائدة، لأسباب مصاحبة: فالأزمة الاقتصادية، مثلاً، تُنتج من ناحية السخط بين الطبقات المستضعفة والحركات الجماهيرية العفوية، وتنتج من ناحية أخرى مؤامرات الجماعات الرجعية التي تستغل الضعف الموضوعي للحكومة في محاولة الانقلاب على الدولة».

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه يجب تجاهل المشاعر العفوية للطبقات المستضعفة، بل يؤكد غرامشي بأن العفوية بحاجة إلى تسخيرها ودمجها مع قيادة واعية. وهذه هي مهمة الحزب السياسي الذي يناضل من أجل الهيمنة في صف المستضعفين، الحزب الذي يهدف إلى وحدة النظرية والممارسة. ويضرب غرامشي مثلاً «في الدفتر 3/م 48» كيف تم التعامل مع العفوية من قبل حركة المجالس العمالية في تورين الإيطالية «مجموعة أورديني نوفو» حيث: «تم تعليمها وتوجيهها، وتطهيرها من كل ما هو دخيل قد يلوّثها، وذلك لتوحيدها بالنظرية الحديثة [الماركسية] ولكن بطريقة حيّة وفعالة تاريخياً». ويواصل غرامشي شرحه بأن هذه الوحدة بين العفوية والقيادة

لا بد في البداية من تهديد حول التعريب الذي نقتحه للمصطلح، حيث إن الكلمة بالإيطالية لدى غرامشي هي subalterno «وما شابها من مشتقات»، وتترجم بالإنكليزية إلى subaltern والتي من معانيها «تابع» أو «ثانوي» أو «ذو رتبة أدنى» «مروّوس» في منظومة عسكرية أو اجتماعية أو هرمية ما، وذلك في مقابل المجموعات أو الطبقات «السائدة» أو «الحاكمة»... وربما تكون الترجمة الدارجة «المجموعات التابعة» أقرب إلى الحرفية بهذا المعنى، ولكنها قد تخلق التباسات وعدم ملائمة، وخاصة في ترجمة كلمة الجمع subalterns إلى «التابعين»، في حين أن «المستضعفين» والتي لا نزع أنها مرضية بشكل كامل أيضاً، لكنها تمنع الالتباس وتميز المصطلح في سياق النص، والأهم ربما، تبني «من بيئة» المصطلح، بشحنة تاريخية ذات صلة بتراث منطقتنا وشرقنا، والكلمة تحمل شيئاً من نغوت ذات صلة «المضطهَدون/المظلومون/المُسْتَغْلَوْنَ/المُهْمَشُونَ/المنهوبون... إلخ»، والذين رغم «استضعافهم» - أي رغم النظر إليهم على أنهم ضعفاء- ولكنهم ليسوا بالضرورة «ضعفاء» دوماً أو أبداً، بل يحملون الطاقة الكامنة على الفعل والتغيير والتحرر من ضعفهم وتبعيتهم، ولكن بشرط أساسي: أن يعوا مصالحهم الجذرية ويتنظّموا في النضال لتحقيقها.

خصائص «المستضعفين»

يقول بوتيجيج في مقاله إن غرامشي أدرك أهمية دراسة الخصائص المحددة لـ«المستضعفة» subalternity «حال المستضعفين» داخل النظام السياسي والاجتماعي. و«المستضعفون» فئة تشمل العديد من مكونات المجتمع الأخرى إلى جانب الطبقة العاملة «البروليتاريا». والسمة المميزة لهم انفعالهم عن بعضهم البعض أو تفكّكهم ووجود مجموعات مستضعفة منفصلة عن بعضها ومختلفة عن بعضها تماماً، ففي حين قد يكون بعضها قد حقق مستوى مهماً من التنظيم، يفتقر بعضها الآخر إلى التماسك، وداخل المجموعات نفسها ثمة درجات مختلفة من التبعية والتهميش. ويشير غرامشي إلى أن إلقاء نظرة على الثورات السابقة من شأنه أن يكشف لنا وجود «فئات مستضعفة مختلفة... مرتبة وفقاً لوضعها الاقتصادي وتجانسها». وكان تفكك طبقات المجتمع المستضعفة الشغل

الطبقة البطلة [أو القائدة] إلى الطبقات التي تمثل حلفاءها المحتملين: كل هذا يتطلب عملاً إيديولوجياً معقداً».

إن «الطبقة المبدعة والبطلة» التي يشير إليها غرامشي في هذا المقطع هي الطبقة العاملة الصناعية المنظمة، وهي بحد ذاتها مجموعة مستضعفة أيضاً ولكنها انبثقت عن البنية الأكثر تقدماً للإنتاج الرأسمالي.

كما أشار ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي، فإن أحد الآثار غير المقصودة للحدّة الصناعية والمنافسة الرأسمالية هو تكثيف إقامة الروابط بين العمال. وهكذا فإن أفضل حزب عمالي تنظيمياً، والذي حقق أعلى درجة من الاستقلالية عن المجموعات الاجتماعية السائدة، يكون في أفضل موقع لتولّي الدور القيادي في النضال من أجل الهيمنة hegemony. وهو نوع الحزب الذي تعهد غرامشي ببناؤه، بما في ذلك عبر نضاله كقيادي في الحزب الشيوعي الإيطالي.

الثورة ليست تلقائية

يؤكد غرامشي على درس مهم بمثابة تعبير موجز عن البرنامج السياسي الذي شكل عمل حياته، فيكتب: «إن كل ثورة قامت، قد سبقها عمل مكثف من النقد ونشر الثقافة والأفكار بين جماهير الناس، الذين يمانعون ذلك في البداية، ولا يفكرون سوى بحل مشكلاتهم الاقتصادية والسياسية المباشرة لأنفسهم فقط، والذين ليست لديهم روابط تضامن مع الآخرين الواقعين في الحالة نفسها». ولا يتعب غرامشي من التكرار بأن الثورات لا تحدث بشكل عفوي، بل يتم إعدادها وصنعها الواعي من بشر اكتسبوا وعياً عميقاً بقيمتها وعملوا بجد في التحول الثقافي، نجحوا في تنظيم إخوانهم من البشر وغرس الأفكار والقيم نفسها فيهم حتى يتمكنوا من تشييد حضارة جديدة.

الواعية، «هو بالضبط الفعل السياسي الحقيقي للطبقات المستضعفة، بقدر ما هي سياسة جماهيرية وليس مجرد مغامرة تقوم بها جماعات تتوسل بالجماهير».

«الطبقة المبدعة البطلة» وتحالفاتها يؤكد غرامشي على أن تبعية المستضعفين كأغلبية تجاه الأقلية لا يمكن إنهاؤها طالما بقيت «المجموعات المستضعفة تخضع لمبادرة المجموعات السائدة» (الدفتر 25/م 2). ولذلك لا بد من أن يتخذوا موقفهم المستقل ذاتياً، الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر عملية معقدة من النضال الطويل. ويتابع بوتيجيج شارحاً غرامشي، بأنه من أجل الانخراط في نضال ناجح ضد هيكل السلطة القائم، من الضروري أولاً وقبل كل شيء، أن نفهم بدقة ما الذي يجعل السلطة تتكيف وتستمر، إن الطبقات السائدة في الدول الحديثة لا تستطيع الاستمرار قابضة على السلطة فقط بسبب سيطرتها على أجهزة القسر والإكراه الحكومية... إذ لا بد لها أيضاً من مجموعة هائلة من الآليات المؤسسية والثقافية التي تمكنها بشكل مباشر وغير مباشر من ترويض رؤيتها للعالم وغرس قيمها وتشكيل الرأي العام، وهو ما يسميه غرامشي «الهيكل الإيديولوجي للطبقة الحاكمة» ويقول إن «النضال لكي يكون فعالاً، يجب توجيهه ضد تركيبة السلطة التي تؤيد المستضعفة، ضد هذه «الجبهة» الإيديولوجية» ويشير في هذا السياق إلى أهمية «حرب المواقع»، وي طرح السؤال التالي: «ما الذي يمكن لطبقة إبداعية أن تطرحه في مواجهة المجموعة الهائلة من خنادق وتحصينات الطبقة الحاكمة؟» ويجيب غرامشي (الدفتر 3/م 49): «روح الاقتحام - الاكتساب التدريجي للوعي الذاتي بالهوية التاريخية - روح الاقتحام التي يجب أن تهدف إلى توسيع نفسها من

لطالما كانت الحركة العفوية للطبقات المستضعفة تلاقي بحركة رجعية من الجناح اليميني للطبقة السائدة

ما الذي يمكن أن يوقف الحرب «قبل ساعات من اندلاعها»؟



تنفيذها من أي مكان في العالم وتحمل مسؤولية لروسيا.

دروس من التاريخ

على الرغم من الاختلاف الكبير إلا أن الأحداث الحالية تذكر بالأيام التي سبقت الحرب العالمية الثانية، فقد كان لدى الجميع قناعة راسخة باحتمال اندلاع الحرب، ولكن لم يكن من الواضح من سيبدأها، أو أي الجبهات ستشهد شرارتها الأولى، وهو ما بات موضوع التضليل الأساسي الذي لعبت فيه وكالات الاستخبارات دوراً أساسياً بهدف تضليل الاتحاد السوفييتي عبر إغراقه بسيل من المعلومات الكاذبة ومواعيد هجوم مفترضة، إلى درجة أن خطة الهجوم الحقيقية قد تم تسريبها، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع الاتحاد السوفييتي اتخاذ القرار بالقيام بهجوم استباقي، بل إن الرد على القصف الألماني تأخر خوفاً من الانجرار إلى الحرب الكبرى بسبب بعض الأعمال الاستفزازية على الحدود.

الفارق الكبيرة بين ما جرى في الحرب العالمية الثانية وما يجري اليوم، لكن ينبغي الانتباه إلى أن روسيا تحاول القفز فوق الاستفزازات الأوروبية لتدفع الولايات المتحدة للاشتباك معها بشكل مباشر لا عبر الوسطاء الأوروبيين، ولذلك ترهن موسكو التهديد بخضوع واشنطن تحديداً لشروطها الأمنية، فالسبيل الوحيد بالنسبة لها لدفع واشنطن للتراجع هو: تحميلها مسؤولية التصعيد وتكلفتها الباهظة بشكل مباشر. فالولايات المتحدة اليوم تقوم بإبعاد جنودها عن نار الحرب التي تأمل أنها إذا ما اشتعلت ستحرق خصومها، لكنها ستعيد حساباتها بكل تأكيد عندما تدرك أنها ستكون المستهدف الأول فيها، وعندما تتأكد أن حرباً كهذه ستكون بكل تأكيد سبباً جديداً لتسريع انهيار امبراطوريتها المتهالكة. وتكون عندها هذه الحقيقة الضمانة الوحيدة لاستبعاد خيار الحرب.

الأولى، أو إجبارها للقيام بخطوة ما كرد فعل على حدث يمكن أن يجري في أوكرانيا، أو على الحدود الروسية، فما تدركه الولايات المتحدة أن المنتصر في أية حرب قادمة سيخسر الكثير، ولذلك فهي ترى أن قيام أي طرف سواء كان أوروبا أو روسيا بخطوة لإشعال فتيل الحرب ستكون بالتأكيد محط ترحيب أمريكي. وفي الوقت نفسه تحاول تقليل مساهمتها الفعلية للحد الأدنى الضروري، ودعمت تصريحات مستشار الأمن القومي الأمريكي هذا التوجه عندما قال: «العسكريون الأمريكيون حلفاءنا في أوكرانيا، بل سيحجمون صراحة أن الفاتورة الأساسية لأية حرب يمكن أن تشتعل في أوروبا ستدفع تكلفتها دول أوروبا نفسها. وهو التوجه الأمريكي المعلن والذي لا يقبل التأويل. التقارير التي يجري ضخها بشكل مدرّوس في الإعلام، ربما تكون جزءاً بسيطاً من تلك «المعلومات» الاستخباراتية التي يجري تداولها اليوم، فإذا انطلقنا من أن المسؤولين الروس صادقون عندما يكدّبوا هذه التقارير، وهو المرجح، فهل يمكننا عندها تخيل الأجواء في أوروبا في الأيام المقبلة؟ إذا كانت تقارير الاستخبارات ووسائل الإعلام تقوم بتناقل مواعيد لغزو وشيك لأوكرانيا سينتج عن ذلك بكل تأكيد أجواء مشحونة ترتفع فيها درجة التوتر على مناطق التماس، ويمكن أن يتحول هذا التوتر بشكل مفاجئ إلى مناوشات عسكرية، وهو ما ستقوم الولايات المتحدة بتضخيمه وتصويره بوصفه إعلاناً روسيا للحرب، وتدفع الأمور نحو مزيد من التصعيد إلى أن تصل إلى حرب شاملة لا يستطيع أحد التنبؤ بشكلها أو حجمها، وخصوصاً إذا ما أخذنا التصريحات الأمريكية بعين الاعتبار، وتحديداً تلك التي تتحدث عن «الخطوات التمهيديّة للغزو» مثل: الهجمات الإلكترونية التي يمكن

الغربيين، أن «روسيا ستشن هجوماً على أوكرانيا في 16 شباط الجاري»، ونسبت الصحيفة الأمريكية بوليتيكو ذاتها بعض التفاصيل إلى مسؤولين أمريكيين، «بأن الهجوم المفترض سيسببه ضربات صاروخية أو هجمات إلكترونية».

خفايا المحاولة الأمريكية

تحاول الولايات المتحدة كما هو واضح مما سبق، شحن الأجواء بشكل مضاعف، وجرت المكالمة المشار إليها بين الرئيسين الأمريكي والروسي في السياق ذاته، فحسب بيان البيت الأبيض، تحاول الإدارة الأمريكية «تحذير موسكو من غزو أوكرانيا» وتذكر بالرد «القاسي والسريع» الذي ستقوم به مع حلفائها وشركائها، حسب ما جاء في البيان. بل إن واشنطن بدأت مؤخراً بتقليص طاقمها الدبلوماسي وسحب موظفين حكوميين أمريكيين من أوكرانيا، هذا إلى جانب سحب 160 جندياً من قوات الحرس الوطني بولاية فلوريدا الأمريكية الذين كانوا يتركزون في أوكرانيا للمساعدة في تدريب القوات الأوكرانية، حسب بيان وزارة الدفاع الأمريكية. وتشارك مجموعة من الدول في شحن الأجواء، فقد حثت كل من أستراليا ونيوزيلندا مواطنيها لمغادرة أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، وذلك «تحسباً لهجوم روسي محتمل» وكانت كل من بريطانيا واليابان ولاتفيا والنرويج وألمانيا وهولندا والكيان الصهيوني قد اتخذت إجراءات مشابهة. تستخدم الولايات المتحدة ما يعرف بالإجراءات الوقائية بهدف شحن الأجواء، فالإعلانات الكثيفة والمتسعة والإجراءات المتخبطة قد تكون جزءاً من استراتيجية مدروسة لتوتير الأجواء وتجهيز أسباب مقنعة لارتكاب الحماقات من قبل بعض القوى الخاضعة لتسونامي المعلومات الغربي. تقوم الخطة الأمريكية بشكل واضح على محاولة دفع موسكو للقيام بخطوة

لا تزال درجة التوتر العالية ترتفع ولا تبدو حتى اللحظة أية ملامح لخفض التصعيد الجاري، فالأزمة الحالية -وكما بات واضحاً للجميع- تتجاوز حدود أوكرانيا، بل حتى أنها تتجاوز حدود أوروبا كلها، فهي أحد التعبيرات عن الصراع العالمي بين أقطاب العالم الرئيسية وحلفائهم من خلفهم.

■ علماء ابوضرّاج

إن درجة الاستعصاء الظاهرة حالياً متوقعة، فالشكل الذي ستحسم فيه هذه المعركة سيترتب عليه الكثير على الساحة الدولية، وهذا ما تحاول روسيا فعله بالضبط عندما تقول: إن مطالبها الأمنية هي باقة متكاملة من الإجراءات لا يمكن تجزئتها، أو الانتقاء منها فإما أن تقبل كاملة، أو أن ترفض. وعلى الرغم من أن البعض يرى في هذا الطلب إعلاناً للحرب إلا أنه في الواقع الرادع الوحيد لها.

بايدنين وبوتين والمكالمة الأخيرة!

قدم الجانب الأمريكي مؤخراً طلباً رسمياً لإجراء مكالمة هاتفية بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي جو بايدن، ليجري لاحقاً تقريب موعدها بشكل عاجل لتجري مساء يوم السبت 12 شباط بدلاً من يوم الإثنين 14 شباط. وحسب ما صرح كبير مستشاري السياسة الخارجية في الكرملين يوري أوشاكوف، فقد «وصلت الهيستريا إلى ذروتها» عقب انتهاء المكالمة، وقد أشار أوشاكوف إلى أن المحادثات جرت بعد أن حذرت واشنطن من «غزو روسي شامل لأوكرانيا يمكن أن يحصل في أية لحظة»، بل إن الأمريكيين حسب المصدر ذاته أعلنوا عن موعد «الغزو المفترض»، في إشارة إلى تصريحات مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان والذي قال: «إن هناك احتمالاً موثقاً بأن يحدث عمل عسكري روسي حتى قبل نهاية الأولمبياد» أي قبل 20 شباط الجاري. بل إن الصحافة الأمريكية نقلت تسريبات وصفتها بالموثوقة عن الرئيس الأمريكي الذي أبلغ القادة

تحاول روسيا القفز فوق الاستفزازات الأوروبية لتدفع الولايات المتحدة للاشتباك معها بشكل مباشر لا عبر الوسطاء الأوروبيين ولذلك ترهن موسكو التهديد بخضوع واشنطن تحديداً لشروطها الأمنية

النووي الإيراني وخيار واشنطن الوحيد



شكل الاتفاق النووي بالنسبة لإيران في عام توقيع مخرجاً لجملة من القضايا العالقة، وكانت على رأس هذه القضايا: مسألة رفع العقوبات التي كانت تضع ضغطاً شديداً ولا تزال - على طهران. بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للطاقة النووية على اقتصادها، فما الذي تغير اليوم؟ ولماذا يلمس المجتمع الدولي فتوراً في حماس إيران تجاه الاتفاق؟

■ عتاب منصور

يمكن تكثيف الجواب البسيط عن السؤال المطروح ببضع كلمات: إيران ترى أن الولايات المتحدة أصبحت أضعف بكثير من يوم توقيع الاتفاق لأول مرة في 14 تموز 2015، وترى أن برنامجها النووي أصبح أكثر تطوراً خلال السنوات الماضية. وبالتالي، بات الثمن الذي ستدفعه إيران اليوم مقابل الصفقة ذاتها أكبر بكثير من ذلك الذي كانت مستعدة لدفعه منذ ما يقارب السبع سنوات، ولذلك تحاول الحصول على مكاسب أكثر في الاتفاق الجديد.

قدرات إيران الداخلية

يمكننا من هذا الجواب المكثف القول: إن إيران ومنذ اللحظة الأولى التي تلت انسحاب واشنطن بشكل أحادي من الاتفاق، كانت أمام عدة خيارات، إما محاولة تقديم المزيد من التنازلات أولاً في الوصول إلى الاتفاق ورفع العقوبات الكاملة عنها والاستفادة من «أنهار العسل» التي وعدتها الغرب بها، وإما العمل على أساس أنها ربما خسرت فرصة هذا الاتفاق للأبد، ومن هذه النقطة انطلقت طهران في تطوير متسارع لبرنامجها النووي من جهة وبحوث بشكل جدي عن كل ما من شأنه تاريض العقوبات الغربية على اقتصادها، والهدف الواضح بالنسبة لها كان الوصول إلى برنامج أكثر تطوراً في مدة قياسية، تحميه قدرات عسكرية عالية على جميع المستويات بالإضافة لبناء علاقات اقتصادية استراتيجية تكون بعيداً عن مجالات التأثير الغربية قدر الإمكان.

منذ أيام أعلنت إيران عن مجموعة جديدة من الأسلحة التي أربكت

خصومها ففي يوم الأحد 13 شباط أعلن وزير الدفاع الإيراني محمد رضا أششتياني عن عشر منظومات دفاعية متطورة من الصواريخ والمعدات في مجال القتال البري، وأكد وزير الدفاع في هذه المناسبة: أن بلاده نجحت في تطبيق السياسة التي أسماها «طلقة واحدة، هدف واحد» والقائمة على معدات عسكرية شديدة الدقة بهدف «تجنب إضاعة أية طلقة» حسب تعبيره، هذا إلى جانب الكشف الجديد للحرس الثوري الإيراني في 9 من شهر شباط الجاري عن صاروخ باليستي نوعي قادر على المناورة، ويستطيع إصابة الهدف بدقة على بعد 1450 كم، أي أنه قادر على الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مصير إيران

مختلف عن مصير الاتفاق

حملت التصريحات الأخيرة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي - حول الاتفاق النووي - إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة، فرئيسي أشار إلى أن بلاده «لن تربط مصيرها بمحددات فيينا أو العلاقة مع واشنطن» وأشار إلى أنه يعول على العلاقات مع دول الجوار وعلى طاقات الشعب الإيراني. الاستجابة الإيرانية لهذه الأزمة سمحت لها بإحراز تقدم على الرغم من الضغوط الشديدة التي تعرضت لها بعد الانسحاب الأمريكي، وما رافقه من استهدافات لبرنامجها النووي من قبل الكيان الصهيوني، بل إن التقدم هذا نقل الأزمة إلى الولايات المتحدة نفسها، فدرجة الانقسام الأمريكي تزداد حيال الموقف من الصفقة مع إيران فحسب مجريات جلسة استماع للمفاوض الأمريكي روب مالي في اجتماع

القومي الأمريكي جيك سوليفان، قال هولندا: «إسرائيل والولايات المتحدة لا تتفقان في القضية الإيرانية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاتفاق النووي» وأضاف: إن قبول واشنطن العودة إلى الاتفاق يعني حسب تعبيره «خسارة واشنطن للادوات التي من شأنها أن تسمح لها بفرض اتفاقية أطول وأقوى على إيران» متجاهلاً مسألتين في غاية الأهمية، الأولى هي: أن واشنطن تعجز الآن عن إنجاز الاتفاق النووي فكيف يمكن لها أن تحصل لاحقاً على اتفاق أفضل بالنسبة لها؟ وخاصة في ظل تراجعها المتسارع، والمسألة الثانية التي يغفلها المستشار الصهيوني وهي: أن الكيان لا يملك خطة بديلة للتعامل مع إيران، فهو عاجز عسكرياً عن القيام بعملية ضد طهران، وخصوصاً إذا لم يتلق دعماً كاملاً من واشنطن للقيام بهذا النوع من العمليات. التصريحات الأخيرة للمستشار الصهيوني شملت أيضاً حديثاً عن ضرورة إيجاد آلية مشتركة للتعامل مع إيران «بغض النظر إذا تمت العودة للاتفاق أو لم تتم».

المآزق الأمريكي

تبدو أزمة الملف الإيراني كأحد تجليات الأزمة الأمريكية التي تعيشها على الساحة العالمية، حين تخلق أية خطوة - وبغض النظر عن اتجاهها - مشكلة جديدة، فاليوم يصبح توقيع الاتفاق بالنسبة لواشنطن مشكلة، فغلبا بعده أن تتعامل مع المنطقة من منظور مختلف تماماً، وعليها أن تتوقع وتقبل الاتجاه العام الناشئ والمتسارع لتحسين العلاقات مع إيران، وتحديداً في دول الخليج العربي، وإن رفضت التوقيع لن يتغير الكثير. قبول واشنطن أو رفضها للاتفاق سيحمل أثراً كبيراً في الداخل الأمريكي، وسيغير صورتها على المستوى العالمي، القصد، أن أمام واشنطن الآن خياراً واحداً لا أكثر، وهذا الخيار هو التراجع، والنقاش الجاري حالياً هو: كيف يجب أن تكشف أمريكا للعالم عن هذا التراجع؟

مغلق لمجلس الشيوخ. تبين أن سعي الإدارة الأمريكية الحالية لإعادة إحياء الاتفاق لا يزال يواجه بشدة من قبل الرافضين له، وخصوصاً أنه بات واضحاً أمام صناع القرار في الولايات المتحدة، أن الطريقة الوحيدة لإتمام الاتفاق مع إيران هي: تقديم تنازلات أمريكية كبيرة ستكون محرجة بشدة على الساحة الدولية في أقل التقديرات، لكن المشكلة الأكبر بالنسبة لواشنطن تكمن في غياب سيناريو بديل، فمإذا يمكن لواشنطن أن تفعل إذا أصرت إيران على شروطها للقبول بالاتفاق؟ هل سترضى واشنطن ببرنامج إيران الصاروخي المتطور وبرنامج نووي متقدم في المنطقة؟ وهل ستعلن هذا للعالم دون أن تتوقع حالة من الانفكاك السريع من قبل حلفائها عنها؟

الكيان الصهيوني يدرك حجم الكارثة!

في زيارته الأخيرة لواشنطن بدا القلق بوضوح على مستشار الأمن الصهيوني إيل هولندا، فعقب انتهاء اللقاء الذي جمعه مع مستشار الأمن

واشنطن تعجز الآن عن إنجاز الاتفاق النووي فكيف يمكن لها أن تحصل لاحقاً على اتفاق أفضل بالنسبة لها؟ وخاصة في ظل تراجعها المتسارع

الصورة عالمياً

ليبيا: حكومتها وحدة وطنية لتهديد الوحدة مجدداً



نتجته ليبيا نحو تعمق أزمتها مجدداً مع فشل الانتخابات السابقة، لتبدأ مختلف القوى السياسية بالصراع مرة أخرى بدءاً من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، وصولاً إلى الانتخابات، ومروراً بإخراج القوى الأجنبية من البلاد.

■ هلاذ سعد

لقد أعربت الأمم المتحدة إثر هذه التطورات الأخيرة عن عدم رضاها عما يجري، واصفةً أن الأمور «تسير في اتجاه معاكس» وفقاً لتصريح من المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، وهو وصف صحيح إلى حد ما، فقد عاد كل من القادة السياسيين والعسكريين الليبيين إلى مواقعهم السابقة عن ترشحهم للانتخابات، ورافق ذلك موجة تصعيد سياسي جديد فيما بينهم.

باشاغا والدبيبة

من بين القضايا الحساسة التي يجري الجدل حولها، هي شرعية حكومة الوحدة الوطنية الحالية برئاسة عبد الحميد الدبيبة واستبدالها بأخرى. فقد انتخب وأقر مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح وزير الدفاع الأسبق فتحي باشاغا رئيساً جديداً للحكومة وكلف بتشكيلها، وقد جاء ذلك بالتوازي مع إعلان صالح تصويت المجلس بالأغلبية على تعديل دستوري يمدد بموجبه عمل البرلمان سنة 4 أشهر كحد أدنى، وقد رفض عبد الحميد الدبيبة التخلي عن منصبه لأسباب عديدة مختلفة، سواء كانت سياسية أو قانونية.

وقد وصل التصعيد بين الأطراف لدرجة العنف، حيث تعرض عبد الحميد الدبيبة لمحاولة اغتيال فاشلة، وقال بعدها: إن البرلمان الليبي «خرج عن خارطة طريق اتفاق جنيف»، وبدأت تنقسم الأطراف والمناطق الليبية بين الطرفين، حيث أعلنت بنغازي دعمها لحكومة باشاغا

ودافع المجلس الأعلى للدولة الليبية عن قرار مجلس النواب، وفي المقابل، أعلنت عدة وسائل إعلام ليبية عن دخول تشكيلات مسلحة من مدينة مصراته والخمس وزليتن إلى العاصمة طرابلس دعماً لرئيس حكومة الوحدة الوطنية الحالي عبد الحميد الدبيبة، وكانت وصفت هذه التشكيلات قرار مجلس النواب بأنه «مهزلة سياسية» في الوقت الذي يعتبر فيه الدبيبة أن صلاحية حل الحكومة الليبية والإقرار بأخرى جديدة تجري من المجلس الرئاسي فقط، وفي إطار التصعيد دعا الدبيبة مناصريه للتظاهر يوم الـ 17 من الشهر الجاري من أجل إسقاط مجلس النواب الليبي.

ومن بين الأمور التي يجري التحذير منها إثر الوضع القائم، هو نشوء ما يسمى بازواجية سلطة عبر وجود حكومتين ليبيتين، واحدة برئاسة الدبيبة الذي يرفض التسليم، وأخرى برئاسة باشاغا الذي تعهد بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة بالتعاون مع مجلسي النواب والدولة.

التواجد العسكري الأجنبي

على المستوى العسكري، لا يوجد تقدم في مسألة استمرار تواجد قوى ومرقزة أجنبية في البلاد، مما يعني: أن هذا الجانب الآخر يدفع نحو مزيد من التأزم والتراجع ما لم يجرّ حله سريعاً، وخاصة من الجانب التركي الأكثر تشدداً في مسألة الخروج، والذي يعزز من حالة التصاعد الجاري عبر تصريحاته، والتي كان من آخرها إعلان المتحدث باسم وزارة الدفاع التركية بنار قارا: أن تركيا

دربت 8 آلاف و500 عنصر من القوات المسلحة الليبية، وأن «1500 عنصر من القوات المسلحة الليبية لا زالوا يتلقون التدريبات في تركيا» وتابعت: «إذا كان هناك تطور باسم الاستقرار في ليبيا وانطلاق العملية السياسية فيها، فإن ذلك أصبح ممكناً بمساهمات تركيا، والمسؤولون الليبيون يؤكدون ذلك» وكان التصريح الأكثر إشكالية: أن «تركيا ستواصل تقديم الدعم لأشقائها الليبيين في قضيتهم العادلة لتحقيق الاستقرار في البلاد، وصياغة دستور لها، وإجراء انتخابات حرة فيها». مما أوجد ردود فعل حادة من الشعب الليبي والقوى السياسية، وفقاً لما فسروه بأنه تأكيد تركي على استمرار تواجده، بل والتدخل بالدستور والانتخابات التشريعية والرئاسية.

وفي المقابل، صرح وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألمانية أنالينا بيربوك: أن لا حلول عسكرية لازمة الليبية.

وتتابع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عملها بالتعاون مع الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ وقف إطلاق النار، والوصول إلى توافقات لإخراج القوى الأجنبية من البلاد. من غير الواضح بعد ما ستكون عليه مآلات الصراع الليبي، إلا أن المؤشرات الجارية تدل على وجود حملة تصعيد مؤقتة، تهدف إلى نسف كل التقدم السابق في إطار الحل السياسي والعمل بعقيلة الحسم العسكري، وهو ما لن ينجح ولن تسمح به التوازنات الدولية في نهاية المطاف.

- ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين في العام 2021 بنسبة 35,2% مقارنة بالعام 2020، وبلغ 140,705 مليار دولار، وفقاً لبيانات هيئة الجمارك الروسية.

- أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد قراراً بحل المجلس الأعلى للقضاء، وقال: إنه أصبح من الماضي، مشيراً إلى أنه سيعمل على وضع مرسوم مؤقت يتعلق بالمجلس. ووجه سعيد للمجلس اتهامات بالتلاعب مع عدد من الملفات.

- شدد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، في مستهل محادثاته مع نظيره البريطاني بن والاس، على أن موسكو ليست من يتحمل المسؤولية عن تفاقم الوضع الأمني في أوروبا.

- صدرت بيانات التضخم الأمريكي يوم الخميس 10 شباط، كاشفة عن ارتفاع فاق توقعات الخبراء حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين السنوي بنسبة 7,5% ويعد هذا الارتفاع الأعلى منذ العام 1982.

- سجلت الولايات المتحدة أكبر عجز تجاري في تاريخها على الإطلاق خلال عام 2021، وخاصة من استمرار شهية المستهلكين القوية للسلع المستوردة، والتي أدت إلى تفاقم الفجوة بين الاستيراد والتصدير.

- ما زالت تتفاعل قضية قرار قناة دويتشه فيلله DW الألمانية، بطرد خمسة صحفيين عرب بينهم صحفي سوري، إضافة إلى إحالة 8 آخرين للتحقيق، وذلك بسبب مواقفهم المؤيدة للقضية الفلسطينية والمناهضة للاحتلال.

على المستوى العسكري لا يوجد تقدم في مسألة استمرار تواجد قوى ومرقزة أجنبية في البلاد مما يعني أن هذا الجانب الآخر يدفع نحو مزيد من التأزم والتراجع

حلفاء أمريكا هم أعداؤها الحقيقيون



التكاليف مقبولة فيما مضى لكونها الثمن لتلقي الدعم المالي والتجاري والأمني والعسكري للولايات المتحدة. لكننا اليوم نشهد ظهور بديل شديد الأهمية يدفع «الحلفاء» للتفكير مرتين: منافع مبادرة الحزام والطريق الصينية، ورغبة روسيا بالاستثمار الأجنبي للمساعدة في تحديث منظومتها الصناعية التي وُعدت بها قبل ثلاثين عاماً في 1991.

تمكنت الولايات المتحدة بسبب قوتها المالية من الاستمرار في السيطرة على الدبلوماسية الغربية، وذلك رغم تخليها عن معيار الذهب منذ 1971. احتفظت الدول الأجنبية باحتياطياتها النقدية الدولية بالدولار الأمريكي - من خلال سندات الخزينة الأمريكية والحسابات المصرفية الأمريكية والاستثمارات المالية الأخرى في الاقتصاد الأمريكي. يلزم معيار سندات الخزينة البنوك المركزية الأجنبية بتمويل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وذلك على حساب الاقتصاد والفائض التجاري الذي تحققه الدول التي تتعامل بالدولار.

لا تحتاج الولايات المتحدة إلى هذه العملية فهي قادرة إعادة طباعة الأموال متى تشاء، لكنها تحتاج إلى توفير الدولارات الموجودة في البنوك المركزية لموازنة مدفوعاتها الدولية ودعم سعر صرف الدولار. إن انخفاض سعر الدولار، ستجد البلدان الأخرى أنه من الأسهل عليها دفع ديونها الدولية بالدولار باستخدام عملاتها المحلية. سترتفع عندها تكاليف واردات الولايات المتحدة، وسيكون من المكلف أكثر بكثير بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين أن يشتروا الأصول الأجنبية. سيخسر الأجانب أموالهم التي يخبئونها بالأسهم والسندات الأمريكية المقومة بعملاتهم المحلية، ما سيؤدي إلى سقوطها. قد تتكبد البنوك المركزية على وجه الخصوص خسارة في سندات الخزينة «الدولار» التي تحتفظ بها في احتياطياتها النقدية - وستسعى إلى حيث مصلحتها: الخروج من منظومة الدولار. إذا ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وسعر الصرف مهددان بالإنفاق العسكري المفرط

مالكو الميناء من أن «ليتوانيا ستفقد مئات ملايين الدولارات من إلغاء الصادرات البيلاروسية عبر كلابيدال» وقد تواجه مطالب قانونية بالتعويض تبلغ قيمتها 15 مليار دولار كجزاءات عن العقود المُلغاة». حتى أن ليتوانيا قد انجرت وراء مطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بتايوان، ما أدى إلى رفض الصين استيراد المنتجات الألمانية أو غيرها التي تحوي مكونات مصنوعة في ليتوانيا.

تطلب الولايات المتحدة من أوروبا أن تنفذ عقوباتها على الروس على حساب تحملها لتكاليف طاقة ومنتجات زراعية أعلى ثمنًا، ومنح الأولوية للواردات من الولايات المتحدة والتخلي عن الروابط الروسية والبيلاروسية وغيرها من الروابط خارج منطقة الدولار. يبدو أن سيرجي لافروف قد أصاب: «عندما تعتقد الولايات المتحدة أن شيئاً ما يناسب مصالحها، يمكنها أن تخون أولئك الذين كانت صديقة معهم، والذين تعاونت معهم، والذين تبنوا مواقفها في جميع أنحاء العالم».

مفعول عكسي

المثير للسخرية أن العقوبات ضد روسيا والصين لم تؤدّها بل ساعدتها. فمن البديهي أن تجبر العقوبات الدول على الاعتماد على نفسها وإيجاد طرق لتجنب ضررها. كمثال: بعد حرمان الروس من الجبن الليتواني، بدأوا بإنتاج أجبانهم الخاصة، ولم يعودوا بحاجة لاستيرادها من دول البلطيق. يهدف التنافس الاقتصادي الأساسي للولايات المتحدة إلى إبقاء الدول الأوروبية والدول الآسيوية المتحالفة معها ضمن مدارها الاقتصادي المحمي. طلب من ألمانيا وليتوانيا وحلفاء آخرين فرض عقوبات موجهة ضد رفاهيتهم الاقتصادية من خلال عدم الاتجار مع دول خارج منطقة نفوذ الدولار الأمريكي. باتت تكاليف الانصياع للولايات المتحدة مرتفعة جداً بالنسبة للأوروبيين، وذلك حتى إذا ما استثنينا الأضرار المستقبلية التي قد تنجم عن أية عمليات عسكرية. كانت هذه

الولايات المتحدة من الضعف اليوم لدرجة أن أكبر ما تسعى إليه هو ألا تسمح «لحلفائها» بالإنفاق مع الصين وروسيا. فتحرركات الناتو اليوم ونظام العقوبات الأمريكي يهدف إلى منع حلفاء الولايات المتحدة من الانفتاح على المزيد من التجارة والاستثمار مع روسيا والصين. ليس الهدف عزل روسيا والصين، بل إبقاء هؤلاء الحلفاء محبوسين ضمن مدار الولايات المتحدة الاقتصادي. تريد الولايات المتحدة من حلفائها أن ينسوا منافع استيراد الغاز من روسيا والبضائع من الصين، وأن يديموا الهيمنة الأمريكية رغم فقدانها أعمدها ومقوماتها، وأن يشتروا من الولايات المتحدة الغاز المسيل وبقيّة الصادرات، وأن يتوجوا كل ذلك بصفقات السلاح الأمريكي. لكن مع مراقبة هؤلاء «الحلفاء» للكثير الذي يمكن لروسيا والصين أن يقدماه، يكون السؤال الأساسي هنا: إلى متى ستتمكن الولايات المتحدة من إجبار حلفائها على فعل ذلك؟

مايك همدسون ترجمة: قاسيون

المتحدة، لكن هذا يتغير اليوم. لم تعد أمريكا تمتلك القوة النقدية وفائض التجارة وميزان المدفوعات الذي مكّنها يوماً من وضع قواعد التجارة والاستثمار العالمي في 1944-1945. التهديد الذي يخفق الأمريكيين هو قدرة الصين وروسيا على تقديم فرص تجارية واستثمارية أفضل من التي يمكنها عرضها على حلفائها، ما يجعل طلبها منهم بالولاء والتضحية لأجلها غير منطقي.

المثال الأكثر وضوحاً هو الدافع الأمريكي لمنع ألمانيا من تشغيل خط أنابيب السيل الشمال 2 للحصول على الغاز الروسي في الطقس البارد القادم. اتفقت ميركل مع ترامب على إنفاق مليار دولار لبناء ميناء جديد للغاز الطبيعي المسال، لضمان اعتماد ألمانيا على الغاز الأمريكي مرتفع السعر «تم إلغاء الخطة بعد أن غيرت الانتخابات كلا المسؤولين». لكن ألمانيا لا تملك ترف عدم استخدام الغاز الروسي لتدفئة منازلها ومباني مكاتبها أو تشغيل مصانعها وشركات الأسمدة لديها. لهذا يعمل دبلوماسيو الولايات المتحدة بكل طاقتهم لحشر روسيا في الزاوية لدفعها للقيام بأي عمل عسكري يبرر المناداة بمقاطعتها وإيقاف السيل الشمالي 2.

تصيب العقوبات التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة على خصومها، حلفائها بمقتل. اضطرت ليتوانيا التي يمزقها التقشف إلى التخلي عن سوق الأجبان والمنتجات الزراعية الروسي، ومنع خط السكك الحديدية المملوك للدولة من نقل البوتاس البيلاروسي إلى ميناء كلابيدال على بحر البلطيق. اشتكى

ما يزعج ويقلق النخب الأمريكيين أن دول الناتو، وعلى رأسهم ألمانيا، يفهمون منافع التعاون مع مبادرة الحزام والطريق، والانفتاح على التجارة السلمية والاستثمار. يخشى الأمريكيون أن ينظر الأوروبيون إلى الناتو كحمل ثقيل لا حاجة له، فإن لم تكن روسيا ترغب باجتياح أوروبا، ولا الصين بتفجيرها، فلماذا عليهم تحمل أعباء الناتو؟ أليس هذا ما جال بخاطر الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون الذي استدعى أشباح شارل ديغول بحثاً أوروبا على إدارة ظهرها للناتو والدعوة للتخلي عن تحالف الحرب الباردة «الميت دماغياً»، والقطع مع الترتيبات التجارية الأمريكية التي تفرض تكاليف أعلى على أوروبا وتحرمها من المكاسب المحتملة للإتجار مع أوراسيا. ماذا عن ألمانيا التي تخشى التجدد في الشتاء القادم إذا ما أوقفت استيراد الغاز الروسي. يقف الإستراتيجيون الأمريكيون حائرين وقد فشلوا في خلق تهديد روسي صيني حقيقي. ندرك جميع بلدان العالم أن العالم قد وصل إلى نقطة لا يوجد فيها اقتصاد صناعي لديه القوة البشرية والقدرة السياسية لتعبئة جيش دائم بالحجم الذي يكون مطلوباً لغزو أو حتى شن معركة كبرى مع خصم كبير.

يهدد الضغط الأمريكي الدائم على حلفائها بالتسريع في إخراجهم من فلكها. لأكثر من 75 عاماً، لم يكن هناك أمامهم بدائل عملية للولايات

الذين لا يمكنها ترويضهم

منح ائتمان أجنبي يعتمد على سندات الخزينة الأمريكية ومنظومتها للاحتياطات النقدية العالمية.

مع تخلص المزيد من الدول الأجنبية والبنوك المركزية من الدولار، ما الذي سيبقى لدعم الدولار؟ بدون الائتمان الذي توفره البنوك المركزية، والذين يعيد بشكل تلقائي عبر تدوير الإنفاق العسكري وغيره من النفقات إلى الاقتصاد الأمريكي «مع الحد الأدنى من العائدات». كيف يمكن للولايات المتحدة موازنة مدفوعاتها الدولية وهي لم تعد تملك التصنيع؟ لا يمكن للولايات المتحدة أن تعكس ببساطة عملية نقل التصنيع إلى الخارج والاعتماد على العمالة الصينية والآسيوية الأخرى من خلال إعادة الإنتاج إلى أراضيها. بنت نفقات ريعية مرتفعة جداً في اقتصادها لن تسمح لعمالها بالمنافسة دولياً، وذلك تبعاً لتكاليف الإسكان والصحة وخدمة الديون والتعليم والتأمين وخدمات البنية التحتية المخصصة.

ليس أمام الولايات المتحدة إلا سبيل واحد للحفاظ على توازنها المالي الدولي: احتكار تسعير أسلحتها وصادرات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات المحمية ببراءات اختراع، وشراء السيطرة على قطاعات الإنتاج الأكثر ربحية والتي يمكن أن يستخرج منها الربح. أي بعبارة أخرى: نشر السياسة الاقتصادية النيوليبرالية في جميع أنحاء العالم، بطريقة تلزم الدول الأخرى على الاعتماد على القروض والاستثمارات الأمريكية.

لكن السياسة الاقتصادية النيوليبرالية ليست وسيلة تنمو فيها الاقتصادات الوطنية، والبديل لها هو السياسات الصينية. تخلت الولايات المتحدة عن السياسة الصناعية التقليدية منذ الثمانينات، وفرضت على اقتصادها السياسات النيوليبرالية التي تراجعت عن التصنيع، والتي بدأت في تشيلي بينوتشي. ثم في بريطانيا تاتشر والجمهوريات السوفييتية السابقة، ودول البلطيق وأوكرانيا منذ 1991. يستند الازدهار ضمن هذه السياسة على الديون وتضخيم أسعار العقارات وأسعار الأوراق المالية وخصخصة البنية التحتية.

أدت هذه النيوليبرالية إلى أن تملك الولايات المتحدة اقتصاداً فاشلاً، بل وأن تصبح دولة فاشلة مضطرة للمعانة من انكماش الديون، وارتفاع أسعار المساكن والإيجارات، فضلاً عن التكاليف الباهظة للرعاية الصحية، وغيرها من التكاليف الناتجة عن خصخصة البلدان الأخرى.

أدى النجاح الذي حققته السياسات الاقتصادية الصناعية الصينية، وسيطرة الدولة على النظام النقدي والائتماني، إلى تخوف النخب الأمريكية من إيجاد اقتصادات أوروبا الغربية وآسيا مصالحة في الاندماج بشكل أوثق مع الصين وروسيا. لا تملك الولايات المتحدة أي خيار ترد فيه على هذه الجاذبية الصينية إلا فرض العقوبات الاقتصادية وزيادة التوتر العسكري. لكن موقف الحرب الباردة الجديدة هذه مكلف، والدول الأخرى مترددة في تحمل تكاليف صراع لا يفيداً ويؤدي إلى زعزعة استقرارها ونموها الاقتصادي واستقلالها السياسي. وهنا تصاب الإمبريالية الأمريكية بمقتل.

■ بتصرف عن:

<https://www.counterpunch.americas-real-11/02/2022/org/adversaries-are-its-european-and-other-allies>



الأمريكية منشآت الإنتاج في الصين، الأمر الذي عنى حتماً نقل التكنولوجيا وإنشاء البنية التحتية الفعالة للتجارة والتصدير في الصين. قاد غولدمان ساكس التوغل المالي في الصين، وساعد سوق البورصة في الصين على الارتفاع، فقد رأت الولايات المتحدة بأن هذه مسائل ملحة.

لكن أين أخطأت الولايات المتحدة في حلمها النيوليبرالي؟ باختصار: لم تتبع الصين سياسات البنك الدولي التي وجهت الحكومات للاقتراض بالدولار من أجل استخدام شركات أمريكية تهندس بنية تحتية للتصدير. قامت الصين ببناء قدراتها الصناعية بالطريقة ذاتها التي تحولت فيها الولايات المتحدة وألمانيا للتصنيع في القرن 19: عبر الاستثمار العام المكثف في البنية التحتية لتوفير الاحتياجات الرئيسية بأسعار مدعومة، وذلك بدءاً من الرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات، وذلك بهدف تقليص تكاليف المعيشة للعمال الذين على المصربين أن يدفعوا لهم أجورهم. الأهم من ذلك هو جذب الصين خدمات الديون الخارجية عبر خلق مالها الخاص والاحتفاظ بهم منشآت الإنتاج تحت سيطرتها الوطنية.

مطالب الولايات المتحدة تنفّر حلفاءها
كما هو الحال في مأساة يونانية كلاسيكية، فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة تحقق تماماً النتيجة التي تخشاها بنفسها. يبالغ الأمريكيون في جهودهم وضغطهم على حلفائهم، محققين السيناريو الذي كان يرغب كيسنجر: دفع روسيا والصين إلى الوقوف صفاً واحداً. فبينما يطلب من حلفاء أمريكا تحمل تكاليف العقوبات الأمريكية، تستفيد روسيا والصين من خلال اضطرابهما إلى التنويع وجعل اقتصاديهما مستقلين عن الاعتماد على موردي المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية الذين يخضعون للولايات المتحدة. توفر عملية «اللا دولة» هذه بديلاً لحقبة أحادية الولايات المتحدة في

لا يمكن للولايات المتحدة أن تعكس ببساطة عملية نقل التصنيع إلى الخارج والاعتماد على العمالة الصينية والآسيوية الأخرى من خلال إعادة الإنتاج إلى أراضيها

الإنفاق الاجتماعي الحكومي. لكن على غرار ما فعلته روسيا بالإبقاء على تجارتها للنظف والأسلحة والمنتجات الزراعية مستقلة عن سيطرة الولايات المتحدة، قامت الصين بالحفاظ على أرباح تصنيعها في الداخل، والاحتفاظ بملكية الدولة للشركات الكبرى، والأهم من ذلك كله الحفاظ على سيطرة الدولة على النقد والبنك المركزي الصيني بوصفها أداة عامة لتمويل خلقها رأس المال الخاص بها، بدلاً من السماح للبنوك الأمريكية والسماسرة الأمريكيين بتزويدها بالمال وسحب فائضها على شكل فوائد وأرباح ورسوم إدارية. الأمر الوحيد الذي قدمته الصين لأصحاب المال والشركات الأمريكية هي مساعدتهم في قمع الأجور الأمريكية ومنعها من الارتفاع من خلال توفير مصدر منخفض الثمن للعمالة، ليتمكن الشركات الأمريكية من الاستعانة بمصادر خارجية للاستمرار بعمليات إنتاجها.

بدأت الحرب الطبقة ضد النقابات الأمريكية منذ أيام كارتر، وزادت وتيرتها بشكل كبير أيام إدارة كلينتون الذي فتح الحدود الجنوبية عبر اتفاقية ناфта. تم افتتاح سلسلة من المصانع زهيدة الثمن على الحدود مع عمال زهيدي الأجور يشغلونها وينتجون فيها. كانت المصانع في الجنوب العالمي مراكز ربحية فائقة النجاح للشركات الكبرى، ما أدى إلى الضغط على كلينتون لقبول الصين في منظمة التجارة العالمية في 2001 في آخر شهر من ولايته. كان الحلم الأمريكي بتحويل الصين إلى مركز لأرباح المستثمرين الأمريكيين، بحيث تنتج لصالح الشركات الأمريكية وتمول استثمارات رأس مالها، وكذلك كانت الآمال بأن تقترض بالدولار الأمريكي وأن تنظم صناعتها في سوق البورصة، على غرار ما فعلته روسيا بين 1994 و1996، فتتحول بذلك إلى المزود الرائد لأرباح رأس المال المالي للمستثمرين الأمريكيين وغيرهم من المستثمرين الأجانب. نظمت وول مارت، وأبل، والكثير من الشركات

في جميع أنحاء العالم، لكن الدبلوماسيين الأمريكيين يحاولون دفع سعر الصرف للاستقرار عبر تصعيد التهديد العسكري إلى مستويات الأزمة.

إن المحاولات الأمريكية لإبقاء محمياتها الأوروبية والشرق آسيوية محبوسة ضمن مجال نفوذها، يهدده ظهور الصين وروسيا بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، المترام مع التراجع الاقتصادي الأمريكي عن التصنيع نتيجة لخيارات النخب السياسية المتعمدة. عبّدت الديناميكية الصناعية التي جعلت من الولايات المتحدة مهيمنة منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى السبعينات من القرن الماضي، الطريق أمام الأموال النيوليبرالية، الأمر الذي جعلها ضعيفة أمام الصين الاشتراكية التي يفوق نموها نمو الولايات المتحدة، وتوفر ترتيباتها التجارية المزيد من الفرص لتحقيق مكاسب مشتركة.

يدور النقاش الجدي اليوم حول المدة التي يمكن فيها للولايات المتحدة منع حلفائها من الاستفادة من النمو الاقتصادي الصيني. متى ستسعى ألمانيا وفرنسا ودول الناتو الأخرى إلى الازدهار الخاص بدلاً من ترك منظومة الدولار والتفضيلات التجارية الأمريكية تسحب فائضهم الاقتصادي؟

الصين ورفض التحول لشركة أمريكية
تراجعت الولايات المتحدة عن التصنيع بشكل متعمد بهدف خفض تكاليف الإنتاج، حيث سعت إلى العمالة ذات الأجور المنخفضة في الخارج، وبشكل خاص في الصين. لم يكن يُنظر في ذلك الحين إلى هذا التحول كنتنافس مع الصين، بل كان يُنظر إليه كشراكة ذات نفع متبادل. كانت الخطة أن تؤمن البنوك والمستثمرين الأمريكيين السيطرة على أرباح الصناعة الصينية. كان التنافس بين أرباب العمل الأمريكيين والعمال الأمريكيين في أشده، وكان سلاح الحرب الطبقة هو نقل الصناعات إلى الخارج، وأثناء ذلك تخفيض

الموت برداً في تراث السوريين



اكتشف قدماء السوريين منذ قديم الأزمنة أن البرد يسبب الوفيات، ولسنا بصدد مناقشة الجانب العلمي من الموضوع، بل ما جاء في التراث السوري الشفهي، في الحكمة الشعبية المتوارثة أباً عن جد، وانتقلت هذه الخبرة عبر الأجيال حتى اليوم.

■ قاسيون

جاء في كتاب المؤرخ سلامة عبيد «أمثال وتعبير شعبية من السويداء - سورية» الصادر عن وزارة الثقافة عام 1985 بعض الأمثلة والحكم الشعبية التي تدل على معرفة السوريين حول قضية الموت برداً. وقد قضى المؤرخ سلامة عبيد أكثر من عشرين عاماً في تأليف هذا الكتاب وجمع الأمثلة والحكم الشعبية التي توارثها الناس في جبل العرب.

شباط دَفَنَ العجائز: هو مثل شعبي توارثه الناس شفاهاً. وبالتأكيد فإن هذه المعرفة جاءت بعد ملاحظة ومراقبة طويلة ليستطيعوا تقديم نتيجة وهي أن شهر شباط البارد تكثر فيه الوفيات وخاصة بين كبار السن. راح شباط وفي ذيله مخابط: وتقول ذلك العجوز التي تعيش بعد شهر شباط. سلامة عبيد، أمثال وتعبير شعبية من السويداء - سورية، ص 247. يدل هذان المثلان أن هناك موجة وفيات في شهر شباط «يحدث حالياً». كما أن أحد معاني أعياد الربيع عند شعوب الشرق منذ أسطورة عشتار تضع الحياة مرادفاً للربيع في إشارة

إلى أن ما قبل الربيع يعني الموت. ومن أعياد الربيع المشهورة عيد أكيثو عند السومريين والبابليين والكلدانيين والأشوريين وغيرهم. وعيد النوروز عند العديد من شعوب الشرق مثل الفرس والطاجيك والكرد والمصريين والأذربيجانيين والقرغيز وغيرهم. بالإضافة إلى عيد الخليفة عند بعض الشرقيين. وعيد الربيع عند الرحل الكرد الجبلين «بران بردان». وعيد الربيع عند القبائل المشاعية والدبكات «قبل نشوء الدولة»، وهذا الأخير يشبه طقوس عيد النوروز كثيراً من إشعال النار وعقد الرقصات والدبكات والاحتفالات في الطبيعة احتفالاً بقدوم الربيع ونهاية الشتاء البارد.

ومن الأمثلة الشعبية السورية عن البرد والشتاء: البرد سبب كل علة والدفا عفا. النار فأكهة الشتاء. برد تشارين أحد من ضرب السكاكين. في كانون كن ببيتك وكتر خبزك وزيتك. وفي كانون الأصم أقعد ببيتك وانطم «أي لا تغادر المنزل في إشارة إلى ضرورة الحماية من البرد والصقيع. خبي فحماتك الكبار لعمك أذار، في إشارة إلى ضرورة وجود التدفئة الجيدة أثناء برد الشتاء. وإذا أضفنا إلى هذه الأمثلة ما أورده سلامة عبيد في كتابه: شباط دفان العجائز. راح شباط وفي ذيله مخابط. نستطيع القول إن السوريين القدماء قد فهموا دورة البرد وعرفوا خطورته. ودل على ذلك مجموعة الأمثال



إن السوريين

القدماء قد

فهموا دورة

البرد وعرفوا

خطورته ودل

على ذلك

مجموعة الأمثال

الشعبية والحكم

والأساطير

والحكايات التي

توارثها الناس

شفاهاً

الشعبية والحكم والأساطير والحكايات التي توارثها الناس شفاهاً. أي الحكمة الشعبية التي أنتجتها التجربة المبررة، فصارت نقطة علام في الوعي الشعبي عند الناس.

وعرف قدماء السوريين ضرورة توفر الغذاء الجيد لمقاومة البرد مثل الحكمة الشعبية التالية: في كانون كن ببيتك وكتر خبزك وزيتك. وهذا يعني أن الفقير الذي لا يستطيع تأمين الغذاء الضروري كان عرضة للموت في برد الشتاء. من ناحية أخرى فإن اسم شهري كانون الأول والثاني جاء من اسم مدفاة طينية سورية قديمة استخدمت لمدة طويلة في التدفئة: الكانون أو الكانونة. وهذا يعني أن بسطاء السوريين ومنذ قديم الأزمنة يعرفون ماذا سيحدث للإنسان في الشتاء إذا عجز عن تأمين الغذاء والتدفئة. وهذا ليس بالجديد على وعي الناس الشعبي الذي يحاول البعض التشكيك فيه.

من ناحية أخرى، قسم قدماء السوريين خمسينية الشتاء إلى أربعة أقسام، والقسم الأول منها يدعى سعد ذبح الذي يبدأ في الأول من شباط. ويحدث فيه البرد الشديد والقاسي. وقيل فيه المثل الشعبي التالي: سعد ذبح كلبو ما نبخ وفلاحو ما فليح وراعيه ما سرح. ويستمر سعد ذبح حتى تاريخ 12 شباط.

وعندما بدأ الإنسان القديم البدائي في

الانتقال إلى التغذية اللحمية وارتداء الملابس وصنع المساكن الأولى في التاريخ بالإضافة إلى اكتشاف النار واستخدامها، كان يهدف إلى مقاومة الشتاء البارد ومقاومة العصور الجليدية واستطاع النجاة منها عبر تأمين ظروف البقاء. أي إن هذا الموضوع ليس جديداً على الإنسان بشكل عام. لذلك فإن اللف والدوران الإعلامي لا يستطيع خداع عقل السوريين.

وإذا ما طرحنا سؤالاً من وحي الموضوع: ماذا سيحدث للمفقرين السوريين على امتداد البلاد في ظل تناقص الكبر في مستواهم المعيشي وفقدانهم لحقهم في الغذاء الجيد والتدفئة الجيدة؟ هل نقف أمام إبادة بطيئة أو إبادة قد بدأت تتسارع بسبب الفقر والبرد والجوع والمرض لكبار السن والصغار على حد سواء.

الجواب عند التراث السوري القديم وعند التراث الشرقي عموماً، فالخبز والزيت رمز الغذاء في الحكمة الشعبية في تناقص مستمر عند غالبية الناس والفحمات الكبار رمز التدفئة في تناقص مستمر هي الأخرى. وكان التراث السوري القديم يحذر من مغبة من رفع الدعم وما سيفعله ذلك بالناس إذا تناقص الخبز والزيت والفحمات الكبار. ومن جهة أخرى، فإن علم الطب يعترف بحدوث وفيات في فصل الشتاء هي الأكثر عن باقي فصول السنة.

نماذج مجهولة من المسرح السوري



عرفت سورية في القرن العشرين نماذج من المسرح الشعبي والوطني الذي تبلور خلال مختلف مراحل الصراع الاجتماعي والوطني في البلاد.

■ قاسيون

ففي قرية المشرفة المشهورة بنضالها ضد الإقطاع في محافظة حمص، كان أبناء القرية يعرضون مسرحية عن الثائر الليبي عمر المختار في القرية سنوات الخمسينات وغيرها من المسرحيات التي أنتجها أبناء القرية خلال سنوات الكفاح ضد الإقطاعية. وعرفت دمشق وحلب نوعاً جديداً من المسرح أطلق عليه اسم مسرح المقاومة الشعبية خلال سنوات التصدي للأحلاف الاستعمارية في الخمسينات. وقد أسس الفنان عمر حجو أول فرقة مسرحية أثناء العدوان على مصر فرقة الفنون الشعبية وقدمت مجموعة من المسرحيات الجادة مثل «الاستعمار في العصفورية» و«مبدأ أيزنهاور» وغيرها. وشكل طلاب جامعة دمشق خلال احتفالات عيد الجلاء عام 1957 مسرح عيد الجلاء الطلابي الجوال الذي كان يسير في الشوارع ويعرض مسرحيات ضد

كان يعرض مسرحيات اجتماعية في الأسواق الشعبية أو المسرحيات التي كانت تعرض لعمال الزراعة خلال فترات الحصاد. والقائمة هذا النوع من المسرحيات تطول ولا يمكن إغلاقتها. فالمسرح كان واحداً من أدوات الاتصال بالناس، لم يكن مسرحاً فورياً أو تجارياً. بل كان مسرحاً جماهيرياً. ولم يجز توثيق الغالبية العظمى من هذه المسرحيات للأسف حتى هذه اللحظة.

وتعرض مسرحيات للفلاحين عن معركة ستالينغراد وعن ظلم الإقطاع والرأسمالية «عرضت هذه المسرحيات في قرى الدرياسية ورأس العين وتل تمر» وساهمت هذه المسرحيات في نشر الفكر الاشتراكي في الريف. وبالإضافة إلى ما سبق، عرضت مسرحيات مختلفة خلال احتفالات الجلاء وأول أيار في مختلف المحافظات السورية. وكذلك مسرح الشوارع في محافظة الحسكة الذي

الأحلاف الاستعمارية ومبدأ أيزنهاور. كذلك في سنوات الخمسينات، شكل الأستاذ محي الدين فليون فرقة مسرحية من أبناء حيّه وطلابه وآلف مسرحيات تحكي عن نضال الحزب وعذابات الكادحين، وجعل من بيته وحديقته مسرحاً. وكان في كل لقاء ينقل للفرقة المسرحية طيفاً من أحلامه عن مستقبل الشيوعية. وفي الجزيرة شمال شرق سورية، كانت المنظمات الحزبية تزور القرى

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



بتاريخ 14 شباط 1982 حدث الإضراب العام الكبير في الجولان المحتل الذي عرف أيضاً باسم «انتفاضة الهوية السورية» رفضاً لقرار الاحتلال بضم الجولان، وتأكيداً على الانتماء للوطن السوري. في الصورة: جانب من الإضراب الكبير في الجولان المحتل شباط 1982.



الكتاب الأزرق حول الفضاء

حسب الكتاب الأزرق ستنتظم الصين ست رحلات فضائية مأهولة في عام 2022 لاستكمال بناء محطاتها الفضائية ومشاهدة أول رحلة لصاروخ لونغ مارش-6 إيه، وهو أول صاروخ حامل في البلاد يعمل بمحرك صلب وسائل. وكشفت إدارة الفضاء بشركة علوم وتكنولوجيا الفضاء عن خطة الصين لإطلاق الصواريخ في مؤتمر صحفي. وكانت الشركة المطورة لسلسلة الصواريخ في الصين، قد أصدرت كتاباً أزرق لعام 2021 حول علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية. وفي عام 2021، شهد العالم 146 عملية إطلاق فضائي، وهو أعلى رقم منذ عام 1957، وتم إطلاق 1846 مركبة.



الرحلات البحرية قبل كولومبوس

صدر حديثاً عن الهيئة العامة للكتاب بصيغة إلكترونية كتاب «الرحلات البحرية إلى أمريكا ما قبل كولومبوس الأساطير، والواقع»، تأليف: فاليري غوليايف، ترجمة: طارق معصراني. ويكشف الكتاب الخيوط الدقيقة للصلات مع أمريكا ما قبل كولومبوس، التي تأكدت في الوقت الحاضر بالنسبة إلى كثير من مناطق العالم الجديد: الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية «الفايكنغ»، وساحل المكسيك «المنحوتة الرومانية»، والأشياء الصينية واليابانية على الساحل الشمالي الغربي لكندا وأمريكا، وأخيراً اتصالات البولينيزيين وبعض الشعوب الهندية في أمريكا الجنوبية. ومن المميز أن هذه المؤثرات الثقافية تأتي من شتى مناطق العالم القديم.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حمّة	أنور أبوحامضة	0933763888	الرقّة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/02/14» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

فيلسوف قرطبة /1/



ابن رشد آخر فيلسوف عربي بحث في المادة وأصلها، وفي النفس، وهل هي أزلية وغيرها من المسائل التي تبحث عنها الفلسفة، وقد جرت أفعاره ونزعت العقلية إلى تعرضه لاضهاد فقهاء زمانه الرجعيين ومحاكمته ثم نفيه من قرطبة.

■ محمد عادل الملا

انتشرت فلسفة ابن رشد وتأسست المدرسية الرشدية التي ظلت تدرس في أوروبا حتى نهاية القرن السابع عشر وعلى أساسها نشأت الفلسفة الحديثة المبنية على البرهان والاختبار، ويعد المستشرقان أرنست رينان ومونك أول من حاول في أوروبا خلال العصور الحديثة إحياء فلسفة ابن رشد والكتابة عنها وبحثها بحثاً علمياً. فأنست رينان كتب في أواسط القرن التاسع عشر كتابه «ابن رشد ورشدية» وهو أرقى كتاب عن فلسفة ابن رشد. أما في العالم العربي، فكان فرح أنطون اللبناني الطرابلسي المهاجر إلى مصر، أول من كتب عن ابن رشد. فقد نشر في الجزء الثاني من مجلة الجامعة التي كان يصدرها بمصر عام 1903 مقالاً عن ابن رشد وفلسفته وتطرق فيه إلى الكلام عن الفلسفة عند المسلمين وكان لمقاله الأثر البعيد. فقد نقده الشيخ محمد عبده، المصلح الاجتماعي المصري ومفتي الديار المصرية آنذاك، واضطر فرح أنطون إلى الرد عليه في كتاب ضخم يعد أيضاً أوفى كتاب عن فلسفة ابن رشد في العربية.

ومن الذين كتبوا فيما بعد عن «ابن رشد»، الأستاذ ماجد فخري الذي كتب مادة ابن رشد في دائرة البستاني في طبعتها الجديدة، كما وضع كتاباً متالفاً عنه يعد أيضاً من أهم المراجع عن هذا الفيلسوف، وهناك أيضاً السيد عاطف العراقي الذي وضع كتاباً عن النزعة العقلية عند ابن رشد.

وبمناسبة الاحتفال بمرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد أطلقت عدة جهات أكاديمية عربية ودولية اسم ابن رشد على عام 1998. وفي الوقت ذاته بادر المفكر المغربي محمد عابد الجابري إلى العمل في مشروع قوامه نشر مؤلفات ابن رشد الأصلية.

وفي باكورة هذا المشروع أصدر الدكتور محمد عابد الجابري كتاباً عنوانه «ابن رشد سيرة وفكر» دراسة ونصوص، قال فيه: إن استعادة ابن رشد الفقيه وابن رشد الفيلسوف وابن رشد العالم أصبح ضرورة تملينا علينا ليس المكانة المرموقة التي يتبوؤها هذا الرجل في تاريخ الفكر الإنساني فحسب والتي غابت في تاريخ فكرنا العربي، بل تملينا علينا حاجتنا إلى ابن رشد ذاته وإلى الروح العلمية النقدية الاجتهادية واتساع أفقه المعرفي، وانفتاحه على الحقيقة أينما تبنت له، وربطه بين العلم والفضيلة على مستوى الفكر ومستوى السلوك على حد سواء.

ويضيف الجابري: إن الكارثة التي لا ينبغي للأمة العربية أن تغفرها لنفسها

هي أن مؤلفات هذا الفيلسوف ظلت مجهولة لديها كل هذا الزمان بينما تلقفتها أوروبا لتكون ركيزة من ركائز عصور نهضتها وتطورها.

ويرى الجابري أن مؤلفات ابن رشد هي المدخل الضروري لكل تجديد في الثقافة العربية والإسلامية من داخلها، ومن هذه المؤلفات: «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال». «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة». «تهافت التهافت» الذي رد فيه على كتاب الغزالي تهافت الفلاسفة، وهاجم فيه الفلاسفة وأعلن الحرب عليهم. «الكليات في الطب». «الضروري في السياسة».

ويضيف الجابري: أما ابن رشد الفيلسوف، شارح أرسطو الذي يتجاوز مجرد الشرح إلى الاجتهاد الفلسفي الأصيل تماماً، مثلما تجاوز ابن رشد الفقيه الطريقة السائدة في طرح مسائل العقيدة والعلم والفلسفة.

ابن رشد هذا سيبقى نموذجاً للمفكر العربي المطلوب اليوم وغداً، المثقف الذي يجمع بين استيعاب التراث الكريم وتمثل الفكر المعاصر والتشبع بالروح النقدية وبالفضيلة العلمية والخلقية، ويرى الجابري أن ترشيد الإسلام السياسي وتخفيف التطرف الديني إلى الحد الأقصى لا يمكن أن يتم بدون تعميم الروح الرشدية، أي نزعة العقلية في النظر إلى الأمور في جميع الأوساط الثقافية والمؤسسات التعليمية.

قال الفلاسفة العرب أن كل من يريد الولوج إلى عالم الفلسفة لا بد له بقراءة المعلم الفيلسوف اليوناني أرسطو، باعتبار أن فلسفته هي أساس الفلسفة في العالم لذلك أطلقوا عليه اسم المعلم الأول. وكان الخليفة العباسي المأمون هو الذي طلب من ملك الروم

وكان الخليفة الأموي الأندلسي الحكم محباً للعلم راغباً في نشره، فأرسل إلى سائر الأقطار العربية رسلة تجمع الكتب من قديمة وجديدة، فيبوعونها له بأعلى الأثمان ويرسلونها إليه. لكن هذا العصر الذهبي لم يدم طويلاً، فبعد وفاة الحكم خلفه ابنه هشام وكان فتى ضعيف الرأي، فاستولى على الحكم الحجاب المنصور وظل يحكم على مدى خمسين عاماً، ولكي يرضي رجال الدين أخذ بمحاربة الفلسفة واضهاد الفلاسفة، فأحرقت في ساحات قرطبة كتب الفلسفة والمنطق والفلك إرضاءً لرجال الدين الرجعيين المناهضين للأفكار الحرة.

ثم تولى فيما بعد أمير محب للعلم هو الخليفة عبد المؤمن الذي قرب العلماء والفلاسفة، واجتمع في بلاطه أعظم فلاسفة الأندلس، ابن زهر وابن باجة وابن طفيل صاحب القصة الفلسفية «حي بن يقظان» وأخيراً ابن رشد.

وبالنظر لصداقة ابن رشد وابن طفيل وبالنظر لمنزلة ابن طفيل لدى الخليفة، فقد سعى هذا لتقديم صديقه ابن رشد للخليفة، وقد قص المراكشي في كتابه عن «أخبار المغربي» ما قاله ابن رشد لقصة دخوله لدى الخليفة، وامتحنه في مسألة: ماذا يعتقد الفلاسفة في الكون: أهو قديم أزلي أم محدث، ومنذ ذلك اللقاء صار ابن رشد من أقرب المقربين في بلاط الأمير.

وقام ابن رشد بوضع شروحه على فلسفة أرسطو بناء على رغبة الأمير وقد تناول ابن رشد فلسفة أرسطو بالشرح والتفصيل فوضع ثلاثة شروح. الشرح الأول مختصر، والثاني متوسط والثالث الشرح الكبير وكان قصد ابن رشد من ذلك أن يتدرج الطالب في درس فلسفة أرسطو من المختصر إلى المتوسط إلى الكبير.

أن يرسل إليه كتب أرسطو، ثم كلف النقلة وممن يحسنون اللغة اليونانية بترجمتها إلى العربية وبهذا الشكل وصلت فلسفة أرسطو إلى العرب. كما أطلق على أبي نصر الفارابي اسم المعلم الثاني باعتبار أنه أول من شرح فلسفة أرسطو اليوناني وعرف العالم العربي به.

وبعدما تنوقلت فلسفة أرسطو وأعجب بها العرب كل الإعجاب ثم وصلت مع الزمن إلى الأندلس، حيث كان الأندلسيون يهتمون بكل ما يصدر في المشرق من أدب وشعر وعلم وفلسفة وغيرها، وبالأستناد إلى ذلك ازدهرت العلوم في الأندلس، وكثرت الشروح على هذه الفلسفة حتى جاء ابن رشد فوضع الشروح المستفيضة عليها وأضاف عليها ما أضافه، وبابن رشد اختتمت الفلسفة العربية وانتقلت إلى الغرب وإلى مختلف المدارس في أوروبا.

ولد الوليد محمد بن رشد في مدينة قرطبة الأندلسية سنة 520 هجرية الموافقة 1126 ميلادية. وكان ينتمي إلى أسرة تعد من أكبر الأسر العربية في الأندلس، أسسها جده أبو الوليد محمد بن رشد الذي تولى قضاء قرطبة.

درس فيلسوفنا علوم زمانه من أصول وفقه وكلام كما حفظ القرآن، ثم أقبل بنشاط متزايد على درس الطب والرياضيات والفلسفة، فأخذ الطب عن أبي جعفر هارون وابن باجة، أعظم فلاسفة الأندلس في ذلك الحين.

وعقد صداقات مع علماء قرطبة، خصوصاً بني طفيل وبني زهر، وكان في الأندلس يومئذ حزبان، حزب يناصر الفلسفة والأفكار الحرة، وحزب يعادي الفلسفة ويتهم معتنقيها بالخروج عن الدين!



**ماذا يعتقد
الفلاسفة في
الكون أهو قديم
أزلي أم محدث
ومنذ ذلك اللقاء
صار ابن رشد من
أقرب المقربين
في بلاط الأمير**